محضر الجلسة رقم 805

التاريخ: الثلاثاء 2 جمادى الآخرة 1433 (24 أبريل 2012)
الرئاسة: المستشار السيد محمد فضيلي،الخليفة الثاني لرئيس المجلس.
التوقيت: ثلاث ساعات وثمان وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الأربعين بعد الزوال.
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفوية.

المستشار السيد محمد فضيلي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

بسم الله، أعلن عن افتتاح الجلسة.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات القانون الداخلي للمجلس، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات، فليتفضل السيد أمين المجلس مشكورا.

المستشار السيد أحمد حاجي، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

بالنسبة للإعلانات والمراسلات التي توصلت بها رئاسة مجلس المستشارين:

توصلت الرئاسة بمراسلة من الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس طلب السيد وزير الاتصال تقديم الأسئلة الموجهة لوزارته في بداية الجلسة، وأن الوزير المكلف بالشؤون العامة والحكامة سيتولى الإجابة بالنيابة عن الأسئلة الموجهة للسيد وزير التجهيز والنقل، ويلتمس تبعا لذلك إدراج الأسئلة الموجهة لقطاع التجهيز بعد الأسئلة الموجهة لقطاع الشؤون العامة.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من فريق الأصالة والمعاصرة، يطلب من خلالها سحب السؤال الموجه للسيد وزير الاتصال حول واقع الإعلام العمومي من جلسة الأسئلة ليومه الثلاثاء.

بالنسبة للأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين إلى غاية يوم الثلاثاء 24 أبريل 2012:

عدد الأسئلة الشفهية: 16 سؤالا.

شكرا. لكم الكلمة السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الأمين.

في إطار المادة 128 من القانون الداخلي للمجلس، أعطي الكلمة للفريق الحركي من أجل إحاطة المجلس علما بقضية طارئة.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني، إخوتي المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي بقضية طارئة.

السيد الرئيس،

لقد خلفت الزيارة الملكية الميمونة لإقليم خريبكة آثارا طيبة في نفوس الساكنة المحلية، وذلك لما يحظى به هذا الإقليم الذي حباه الله بخيرات الفوسفاط برعاية من طرف جلالته، وذلك من خلال إطلاق عدة مشاريع تنموية، والتي همت أزيد من 30 جماعة قروية وحضرية، تهم الجانب الاقتصادي والاجتماعي والتنموي، مما سيخلق عدة مناصب شغل قارة وموسمية لأبناء المنطقة.

كما وقف جلالته على حجم معاناة أزيد من 84 عائلة التي ظلت تعيش منذ سنة 2003 بمجمع الفردوس بقلب مدينة خريبكة، وبالضبط بشارع محمد السادس، بدون ربطها بشبكة الماء ولا الكهرباء ولا حصولها على الوثائق القانونية، وقد أعطى جلالته أمره السامي الفوري للسلطات المحلية من أجل رفع الضرر على الساكنة وربط المنازل بالماء والكهرباء وتمكينهم من الوثائق القانونية.

وبالفعل، تشكلت لجنة من أجل معالجة المشكل، إلا أنه - مع كامل الأسف - لازالت بعض العقليات لم تتغير، إلا أنه بعد انتهاء الزيارة الملكية المباركة أصبحت آليات اشتغال هذه اللجنة جد بطيئة، بل أصبحت تطلب شروطا تعجيزية لم تكن في التصميم المصادق عليه بتاريخ 5 نونبر 2005 تحت رقم 991. وها هو، السيد الرئيس، التصميم الذي صادقت عليه السلطات المحلية ببلدية خريبكة، لا توجد به الممرات التي تطالب بها اللجنة المحدثة، ولا ندري ماذا تريد هذه اللجنة، وظل الحال على ما هو عليه.

بل الغريب في الأمر أن السلطات المحلية صادقت وأشرت على تصميمين مختلفين لنفس المشروع، الأمر الذي يدعونا نطالب من هذا المنبر

على إيفاد لجنة مركزية من أجل معالجة وتصحيح عطب اللجنة المحلية، حتى يتمكن سكان مجمع الفردوس من تزويدهم بالماء والكهرباء.

ففي الوقت الذي تعمل فيه الحكومة على تعميم الماء والكهرباء على العالم القروي، نجد بعض العقليات لم تتدبر مفهوم الدستور الجديد، ولا يسايرون ركب التنمية الذي يرعاه صاحب الجلالة نصره الله، ولم يستوعبوا المفهوم الجديد للسلطة، بل يسبحون ضد التيار.

السيد الرئيس،

لقد سبق لفريقنا أن تطرق لموضوع هذه الإحاطة منذ أزيد من سنة، دون أن تحرك الجهات المعنية ساكنا. وتنفس سكان مجمع الفردوس الصعداء، بل خرجوا للتعبير عن فرحتهم لما أمر جلالته بمعالجة الأمر، إلا أن تلك الفرحة لم تدم طويلا بعدما أصرت هذه اللجنة على التماطل والتسويف، متلاعبين بمصير السكان لأكثر من شهر منذ إعطاء صاحب الجلالة نصره الله لتعليماته السامية.

وقد سبق أثناء الزيارة الملكية لسنة 2007 أن عملت الجهات المختصة على ربط ساكنة هذا المجمع بالكهرباء، وبعد انتهاء الزيارة تقطع عليهم ثاني الماء والكهرباء، ورجعت حليمة إلى عادتها القديمة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة في نفس الإطار للفريق الفيدرالي، فليتفضل السيد الرئيس من أجل إحاطة المجلس علما بقضية طارئة، تفضلوا.

المستشار السيد العربي حبشي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، لأحيط الرأي العام علما أنه في الوقت الذي تستعد فيه الطبقة العاملة للاحتفال وتخليد فاتح ماي، تشن الحكومة حربا شرسة على التظاهر السلمي الذي أقره الدستور، وقد سجلنا استمرار انتهاك الحقوق والحريات النقابية الفردية والجماعية.

لقد خلقت الحكومة مجموعة من الانتظارات على مستوى محاربة الفساد وإقرار العدالة الاجتماعية والارتقاء بالعنصر البشري كعنصر أساسي للتنمية. وبدل تفعيل هذه الانتظارات بإجراءات عملية، لجأت إلى تعطيل تفعيل مقتضيات اتفاق 26 أبريل 2011 والتضييق على الحريات النقابية في بعض القطاعات والمؤسسات ومواجهة التظاهر السلمي للمعطلين والعديد من الفئات الاجتماعية بالقمع الشرس بمختلف المدن والانتصار للمقاربة الأمنية بدل التعاطي الإيجابي مع الملفات المطلبية للشغيلة.

في هذه الأجواء المتسمة بالتوتر والغليان والانعكاسات السلبية للأزمة الدولية وتأخير اعتماد القانون المالي على المقاولة الوطنية بصفة عامة والطبقة العاملة بصفة خاصة، تضع الحكومة من ضمن أولوياتها التهديد بالاقتطاع من أجور المضربين وإخراج القانون التنظيمي للإضراب، وكأن غياب هذا القانون هو الذي ساهم في تزايد درجة الاحتقان الاجتماعي واستمرار الاحتجاجات والإضرابات في العديد من القطاعات والمؤسسات.

إن الفريق الفيدرالي ليؤكد أن أسباب هذا الاحتقان هو التضييق على الحريات النقابية وغياب مأسسة الحوار الاجتماعي وعدم احترام الاتفاقيات الجماعية، وخير دليل على أن الحوار يفضي إلى نتائج هو قرار النقابة الديمقراطية للعدل بتعليق الإضراب بعد التوقيع على الاتفاق بين النقابة والوزارة، بالرغم من الميوعة التي تعامل معها الإعلام العمومي البصري مع هذا الاتفاق، وكذلك تفادي اندلاع أزيد من 39 إضرابا في القطاع الخاص خلال سنة 2011.

إن السياق الحالي لا يشجع على مناقشة هذا المشروع، وعلى الحكومة الحالية أن تعمل، أولا، على إزالة أسباب التوتر، ومنها احترام الحقوق النقابية وحذف الفصل 288 من القانون الجنائي الذي يحاكم بمقتضاه المسؤولون النقابيون والتصديق على الاتفاقية الدولية رقم 87 المتعلقة بالحريات النقابية وحماية الحق النقابي.

إن أي قانون مرتقب ينظم هذا الحقل لابد أن يحمي حق ممارسة الإضراب، وفقا لمنطوق الدستور والمواثيق الدولية ذات الصلة، عوض أن يتم تقييده ويصبح أمرا مستحيلا، كما أن هذا النص القانوني لابد أن يسبقه حوار وطني حول النصوص القانونية المنظمة للانتخابات المهنية وقانون النقابات.

وفي هذا الإطار، قررت الفيدرالية الديمقراطية للشغل تخليد العيد الأممي تحت شعار حماية الحريات النقابية دعامة أساسية للخيار الديمقراطي الذي ينبع من قناعة أن تفعيل الاختيار الديمقراطي كأحد ثوابت الأمة، يعتمد أساسا على احترام الحق في الاختلاف وحماية الحقوق النقابية للشغيلة المغربية واحترام الحريات الفردية والجماعية، والحق في التظاهر والاحتجاج للمواطنين المغاربة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. في نفس الإطار، الكلمة لفريق الاتحاد الدستوري من أجل إحاطة المجلس علما بقضية طارئة.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الرئيس، نبهنا دائما الحكومة إلى النتائج السلبية لمنهجيتها في التعاطي مع الوقائع والمستجدات التي تشغل بال الرأي العام الوطني، فالحكومة لا تكلف نفسها الالتزام بالتواصل مع الرأي العام وكشف وتعرية الالتباس وتقديم التوضيحات لطمأنة نفوس المواطنين بإطلاعهم على حقائق الأمور، وهذا حق دستوري كفله دستور فاتح يوليوز لكل المغاربة.

وهناك أمثلة صارخة على هذا السلوك الحكومي الذي يضرب حق المواطن الدستوري في الاطلاع على المعلومات والوصول إلى الحقائق، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، السيد الرئيس، تتحرك حركات احتجاجية تحولت إلى أحداث عنيفة بجل مناطق المملكة: فاس، تازة، خريبكة، سلا، الحسيمة، سمعنا عن لجان للتحقيق في خلفية الأحداث، إلا أن الحكومة صامتة وتاركة المجال واسع للالتباس والغموض، رغم أنها تمتلك الحقيقة ولا تقدم الحكومة أي بيان للرأي العام يوضح طبيعة تلك الأحداث والخلفيات ديالها.

هناك أيضا مشكل خطير، أقول خطير وخطير جدا، عن تصريح مسؤول إسباني، مفاده، السيد الرئيس، أن آلاف الأطفال الرضع المغاربة يتم تهريبهم إلى إسبانيا، ويتحدث عن تهريب، يا أيها السادة المستشارين، 27 ألف طفل في السنة، وهناك جرائد مغربية تتحدث عن 15 ألف طفل يتم تهريبهم إلى الخارج عن طريق سبتة ومليلية، الشيء الذي يعمق الإحساس لدى المواطن بانعدام الأمن ويدفع إلى التخوف أن يصبح كل طفل مغربي مهدد بالاختطاف والتصدير إلى الخارج.

فقد يتم، السيد الرئيس، استعمال هاذ الأطفال في الإرهاب، أقول الإرهاب أو الإعداد لممارسات لا أخلاقية أو خارجة عن القانون، أو تسخره من طرف شبكات المخدرات والتهريب والجماعات الإرهابية الدولية، بينما ينشغل وزراء الحكومة في الماركوتينغ الانتخابي والسياسي، والسعي وراء التصريحات المثيرة للاستهلاك الإعلامي، ولا من يطمئن الأم المغربية عن رضيعها، ولا من يكشف الحقائق حول اختطاف الأطفال وأبعادها التي تهدد الأمن بالعالم.

إخواني الأعزاء، نحذر ثم نحذر أن يتحول هذا المشكل إلى تهديد للأمن الدولي، فهل تنتظر الحكومة أن تتدخل جهات دولية لتنبيهها لمدى خطورة انتشار هذه الظاهرة على الحدود الوطنية، مما يمس بسمعة البلد؟ إذن غدا راه جهات دولية غادي تتدخل في هاذ المشكل.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة الآن للفريق الاشتراكي من أجل إحاطة المجلس علما بقضية طارئة، السيدة رئيسة الفريق .

المستشارة السيدة زبيدة بوعياد:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

لقد سبق لنا أن صرحنا في الفريق الاشتراكي بأننا لن نكون معارضة فيما يخص التفعيل الحقيقي لشعار الحكومة المتمثل في محاربة الفساد، بل سنكون داعمين وفاضحين للفساد كيفما كانت تجلياته ومصادره.

لكننا اليوم، وبعد مرور كل هذه المدة، فإننا لم نلمس إلا خرجات إعلامية سطحية ومستهلكة من قبيل نشر لائحة المأذونيات التي تضاربت حولها آراء أغلبيتكم ما بين مدع أنه سباق لإعدادها وما بين رافض لها ومنتقد لشكليات الاستفراد بإعلانها واستغلالها لأغراض سياسيوية.

وإننا إذ نسجل إيجابية الكشف عن المستفيدين من الامتيازات والريع بمختلف أشكاله ومجالاته، فإننا نجدد التأكيد على أن مجرد النشر ليس كفيلا بمحاربة اقتصاد الريع، وإنما يتطلب الأمر إستراتجية حكومية، منسجمة، متكاملة، لم نلمسها لحد الآن ولم نلاحظ أي تحرك حكومي جدي لإعدادها والحوار الوطني في شأنها، بل على العكس من ذلك لاحظنا ارتباكا حكوميا متزايدا فيما يخص التصريحات والتصريحات المضادة من نفس التحالف الحكومي الذي سبق لنا أن نبهنا منذ البداية إلى هشاشته السياسية والإيديولوجية، بل وأعلنا أن مقاومة الإصلاح ومحاربة الفساد قد تأتي من بنية التحالف الحكومي نفسها.

واليوم، ها نحن نرى بعد مرور 100 يوم من عمر الحكومة، أن هذه الأخيرة عوض أن تطلعنا وتطلع الرأي العام بكل مسؤولية عن خططها الوطنية والقطاعية وجدولة تفعيلها، عمدت إلى الهروب إلى الأمام بتكرار خطاب جيوب مقاومة التغيير، في حين أن الدستور الجديد منح لرئاسة الحكومة صلاحيات غير مسبوقة وألقى على كاهلها قيادة الحكومة والبرامج والحسم في اختياراتها.

وعليه، فإننا نجدد تنبيهنا للسيد رئيس الحكومة بأن يتحمل كامل مسؤولياته الدستورية عوض التشكي من اللوبيات أو جهات مقاومة التغيير التي لا نظن أنه كان يجهل تواجدها قبل توليه مسؤولية رئاسة الحكومة، ليشمر السيد رئيس الحكومة عن سواعد العمل وليواجه مشاكل المغرب الاقتصادية والاجتماعية والبشرية وغيرها عوض التبرير والشكوى، وعوض التهديد بالنزول إلى الشارع، وكأنه مازال في المعارضة.

فليشهد السيد رئيس الحكومة أن المواطنين هم الذين ينزلون اليوم للشارع من أجل مطالبته بالشغل ومحاربة الفساد وبإصلاح الإدارة والتعليم والصحة، وعليه أن يطبق الوعود التي من أجلها منحه المغاربة أصواتهم، والتي بفضلها تبوأ المرتبة الأولى في الخريطة السياسية ويقود الحكومة اليوم.

شكرا، وأعتذر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة. الكلمة للفريق الاستقلالي من أجل إحاطة المجلس علما بقضية طارئة طبقا للمادة 128، تفضلوا.

المستشار السيد محمد يرعاه السباعي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني إحاطة المجلس الموقر علما بقضية طارئة طبقا لمقتضيات النظام الداخلي، تتعلق بالقطاع السياحي الذي يعتبر محركا هاما، حيث شغل إلى حدود متم 2011 حوالي 470 ألف منصب شغل مباشر، وكذلك هو القطاع الأول في توفير العملة الصعبة لاقتصادنا الوطني بما قدره 59 مليار درهم.

ولاشك أن هناك مجهودات كبيرة بذلتها بلادنا في هذا المجال منذ الحكومات السابقة لجعلها قطاعا متطورا، يستجيب من جهة لانتظارات الفاعلين في القطاع، ومن جهة ثانية لانتظارات المواطنين المغاربة بصورة موازية مع السياح الأجانب، الشيء الذي يفرض تقوية مقومات السياحة الداخلية عبر توفير ظروف تقوية البنيات السياحية من خلال حمايتها من آثار الأزمات المتتالية التي يعرفها العالم، بدءا من الأزمة الاقتصادية العالمية والأحداث الإرهابية الأخيرة التي عرفتها بلادنا، بالإضافة إلى الربيع العربي بإيجابياته وسلبياته، والتي انعكست سلبا على الحياة الاجتماعية، بدءا من اليد العاملة والأطر السياحية مرورا بوضعية المنشآت السياحية ذاتها التي تتضرر من هذا الوضع خاصة المتوسطة منها والصغرى.

ونؤمن، في الفريق الاستقلالي، ونحن بصدد مناقشة مشروع القانون المالي، أن يتجه التصور الحكومي نحو دعم هذا القطاع، خاصة على مستوى الميزانية، إذ من المعلوم فإن المنظمة العالمية للسياحة توصي بتخصيص بين 1,5% إلى 3% من رقم معاملات أي دولة للترويج السياحي، في الحين بلادنا لم تخصص هذه السنة سوى 0,73%، تشمل نفقات الموظفين، مما يعني أن ميزانية الترويج ستصبح في حدود 300 مليون درهم، في ظل منافسة شرسة لدول حوض المتوسط، بالإضافة لانعكاسات مشاكل الطيران التي تسببها الخطوط الملكية المغربية.

لنصل إلى خلاصة جوهرية تتطلب نوعا من إعادة النظر في الميزانيات المرصودة لتحقيق رؤى بلادنا لقطاع السياحة حتى نتجنب الآثار الاجتماعية المحتملة لقطاع يشكل في كل دول العالم محورا مهما، سواء لتطوير الاستثمار أو إنعاش الحياة الاجتماعية عن طريق فرص الشغل التي يوفرها، وأيضا ما يوفره لخزينة الدولة من احتياطي مهم من العملة الصعبة.

لذا، فإننا في الفريق الاستقلالي، إذ ننبه لهذه الملاحظات الأساسية، نجدد نداءنا للحكومة من أجل إعادة النظر فيما خصصته لقطاع السياحة في ظروف استثنائية تتطلب تدابير أكثر جرأة حماية لوضعية قطاع مهم يواجه إكراهات كثيرة تنعكس سلبا على دوره المجتمعي والحيوي.

شكرا للسيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة من أجل إحاطة المجلس علما بقضية طارئة، فليتفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد رئيس المحترم.

السيد رئيس المحترم،

نريد في فريق الأصالة والمعاصرة أن نحيطكم شخصيا بصفتكم رئيسا لهذه اللجنة ونحيط مختلف مكونات هاذ المجلس، إلى أن هناك في هذه الأيام، يعني مسرحية فيها الكثير من الجوانب السريالية والعبث تجري في رحاب هذا المجلس بمناسبة مناقشة مشروع القانون المالي، ويتعلق بهذا التهرب الفاضح للحكومة في شخص وزير الاقتصاد والمالية وفي شخص الوزير المنتدب من تحمل مسؤوليتها كاملة فيما يتعلق بإتاحة الفرصة، التي هي حق دستوري كامل لهذا المجلس، من أجل المناقشة الجادة لما تهيئه الحكومة في إطار مشروع القانون المالي.

لقد عايننا، السيد الرئيس المحترم، البارحة تهرب الحكومة من خوض نقاش جاد مع مختلف مكونات هذا المجلس. مناسبة هذا الحديث، هو أنه في آخر اجتماع عقدته لجنة المالية يوم الخميس المنصرم، والاجتماع الذي من المفترض أن يقدم فيه وزير الاقتصاد والمالية والوزير المنتدب أجوبة مقنعة عن عشرات من الأسئلة وعن عشرات من الملاحظات النقدية التي تكلفت مختلف الفرق البرلمانية بطرحها في إطار المناقشة الجادة لمشروع القانون المالي، وقد وعد السيد وزير الاقتصاد والمالية بتمكين مجلس المستشارين من الجواب مكتوبا لأن السيد الوزير لم يجب ولم يقدم أي جواب عن أي من الأسئلة، ومنها العشرات من الأسئلة طرحت.

وكان من المفترض بعد أن توصلنا بجواب الحكومة المكتوب أن تستأنف لجنة المالية الأشغال وأن تستأنف مناقشة القانون المالي، فإذا بنا نفاجأ البارحة بإصرار السيد الوزير المنتدب على رفض خوض المناقشة بحجة أنهم مقيدون بجدولة تقضي الانخراط في مناقشة المواد.

ونود أن ننبهكم شخصيا، السيد الرئيس، إلى أن الحكومة تتعامل بالكثير من الاستخفاف وبالكثير من الاستهتار مع هذه المؤسسة، ومثل ما عايننا ذلك في هاذ 100 يوم الأولى التي انصرمت عن عمر الحكومة، تهرب الكثير من مكونات الحكومة وانخراطها في معارك دونكشوتية وانخراطها في خرجات إعلامية لا تقدم ولا تؤخر.

وبالرغم من أننا عايننا كذلك الكثير من مظاهر الارتباك والكثير من مظاهر عدم الانسجام في مكونات هذه الحكومة، ها نحن نعاين اليوم

تهرب الحكومة من مسؤولية الرفع من مستوى النقاش داخل هذه المؤسسة، لأننا كنا نعتقد بأن هذه المؤسسة يجب أن ترقى بأدائها.

ونحن نحملكم، السيد الرئيس، المسؤولية مباشرة، ومن خلالكم للجهاز المسؤول على هذه المؤسسة لكي نتمسك جميعا بحقنا الدستوري كاملا فيما يتعلق بمناقشة ما تهيئه الحكومة من برامج، إن كانت هناك برامج للشعب المغربي.

ونود بهذه المناسبة أن نذكر بأنه إذا كانت بلادنا في أمس الحاجة إلى حكومة قوية ومنسجمة، فإنها كذلك في أمس الحاجة إلى معارضة قوية، ونحن لا يمكن أن ننخرط في هذا العبث الذي تجرنا إليه الحكومة، وبه وجب الإعلام.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. أعتقد بأنه قبل الانتقال إلى موضوع الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال لابد أن أؤكد بأن النقاش على مستوى اللجن نقاش يحدده القانون الداخلي للمجلس، أيضا يكون موضوع مناقشة فيما بين أعضاء اللجنة ومكتبها، فالنقاش يحدده القانون.

إثارته في هذه الجلسة، نحن سنبحث في الموضوع على مستوى المكتب، ولكن إثارته في هذه الجلسة أظن أنه لا مكان للإثارة هنا. يعني القانون الداخلي واضح في هذا المجال، والدستور واضح في هذا المجال.

اللجنة سيدة... الله يخليك، السيد المستشار، لم أعطك الكلمة، أرجوك، النقاش بين الأطراف، بين المؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية يحدده الدستور، ويحدده القانون الداخلي للمجلس، تبقى المساطر يتفق عليها داخل اللجنة.

إذن ننتقل إلى جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الآني... السيد الرئيس، ما كاينش نقطة نظام الله يخليك، نقط نظام تطلب عندما يكون الأمر يتعلق بتسيير الجلسة. توجهتم للرئاسة فأجبتكم، الله يخليك لا مجال للنقاش هنا السي حكيم، الله يخليك ما اعطيتكش الكلمة السيد الرئيس.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الآني الموجه إلى السيد وزير الاتصال حول إحداث لجنة صندوق دعم الإنتاج السينمائي، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الحميد السعداوي، عبد المجيد الحنكاري، بناصر أزكاغ، لحسن بلبصري، عياد الطيبي، فليتفضل أحد السادة المستشارين لبسط السؤال. السي عبد المجيد، تفضل.

المستشار السيد عبد المجيد الحنكاري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير، أعلنتم مؤخرا عن إحداث لجنة صندوق دعم الإنتاج السينمائي، ضم في عضويته مختلف فعاليات المجال السينمائي والإعلامي والفني بالمغرب.

ونحن نعلم، السيد الوزير، أن المؤسسة التي كانت تقدم الدعم المالي للإنتاجات السينمائية الوطنية سابقا هو المركز السينمائي المغربي، الذي يشكل حسب مجموعة من التقارير الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات، مرتعا لسوء التدبير وهدر المال العام.

من هذا المنطلق، نسائلكم، السيد الوزير، كما يلي:

1- هل إحداث صندوق دعم الإنتاج السينمائي جاء لمعالجة اختلالات المركز السينمائي المغربي في نطاق دعم الإنتاجات السينمائية؟

2- ما هي المعايير التي على أساسها سيقدم الصندوق المحدث الدعم المالي للإنتاجات السينمائية الوطنية؟

3- ما موقع الإنتاجات السينمائية والتلفزية الأمازيغية من الدعم المالي العمومي؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة الآن للسيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة.

السيد مصطفى الخلفي، وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا على السؤال موضوع الدعم. هنالك لجنة الدعم السينمائي محدثة منذ سنة 1988، كان صدر قرار وزاري مشترك على إثر إحداث رسم على الملاهي السينمائية. هذه اللجنة تقرر في منح الدعم على أساس أن عملية صرف الدعم يتولاها المركز السينمائي المغربي.

عندما تحملت الحكومة المسؤولية كان أولى القرارات أن يتم تشكيل لجنة، لأن اللجنة السابقة انتهى أجلها. شكلت اللجنة بناء على أربع معايير: الحياد، الكفاءة، الخبرة، والتعددية. ولهذا، عندها ثلاث مكونات: كاين 11 واحد، كاين ناس اللي تمثلوا الوزارات، ولكن، كاين الناس اللي كيمثلوا مجموع تيارات المجتمع الثقافية والفنية، ما تنهضرش على التيارات السياسية، وجا هاذ الشي بناء على مقاربة تشاورية مع الفاعلين، رغم أنها اختصاص حصري لوزير الاتصال بحسب القانون، ولكن قلنا نديرو توسيع التشاور.

اللجنة من 1988 إلى الآن تم منح الدعم لـ 325 فيلم، ومجموع ما منح هو حوالي 515 مليون ديال الدرهم، يعني نصف مليار ديال الدرهم. اللجنة الآن ولات تشتغل بنظام جديد يقوم على المرافعة، صاحب أي مشروع سينمائي كيجي كيتقدم أمام اللجنة وكيدافع على المشروع ديالو، هاذ الشي ما كانش في السابق، وعلاش؟ باش ننتقل من الكم إلى الكيف.

ثانيا ولات اللجنة كتشتغل بمنظور جديد يقوم على أن القرارات ديالها خصها تكون معللة ومعروفة لكي نكرس الشفافية. وفي إطار الشفافية، تم الإعلان على لوائح الأفلام التي استفادت من الدعم من 1988 إلى 2011

وهي حاليا منشورة في الموقع ديال المركز السينمائي المغربي.

أيضا من الأمور، التعامل بصرامة مع عمليات صرف الدعم، وتم اتخاذ قرار ديال إخضاع هذا الأمر لقواعد الشفافية والضبط فيما يخص إنفاق المال العمومي، وحاليا هناك عملية صياغة دفتر تحملات جديد لسياسة الدعم؛ المركز السينمائي أعد مشروع، مديرية الدراسات اشتغلت على تطويره، والآن كاين حوار مع المهنيين، كاين عندنا جمعيات سينمائية في المغرب على أساس أن هذه العملية التشاركية تؤدي إلى إنتاج دفتر تحملات اللي غادي يدقق المعايير اللي كيتعطى على أساسها الدعم.

كانت المعايير في السابق عامة، الآن انطلاقا من التجارب الدولية طلبنا من السينمائيين في المغرب يحددوا معايير اللي تكون واضحة، تنطلق من المرجعية الدستورية وتجعل المغاربة يتطلعون إلى إنتاج سينمائي يحقق لهم التنافسية، حققنا تطورا كميا، كانت إنتاجات جيدة جزئية محدودة، ولكن الآن المغرب، إشعاعه الثقافي والتاريخي يقتضي الانتقال إلى مرحلة جديدة. لهذا السبب، تم الاتفاق على تنظيم المناظرة الوطنية حول السينما في اليوم العالمي للسينما في أكتوبر المقبل إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. هل لديكم تعقيب؟ تفضلوا، الفريق الحركي.

المستشار السيد عبد المجيد الحنكاري:

شكرا للسيد الوزير على هذه التوضيحات، كما أنوه بالمجهودات التي تبذلونها لإصلاح المشهد السمعي البصري عموما وضمنه القطاع السينمائي، هذا القطاع الحيوي الذي يشكل قطاعا إنتاجيا وفي نفس الوقت واجهة ثقافية أساسية.

وفي هذا الإطار، نود منكم، السيد الوزير المحترم، إفادتنا بالعناوين الكبرى لإستراتيجيتكم في مجال تطوير القطاع السينمائي ببلادنا، مؤكدين في هذا المجال على ضرورة العناية بالمنتوج السينمائي الوطني وفق مرجعية التعددية اللغوية والثقافية المنصوص عليها دستوريا.

وفي هذا السياق، نود استفساركم عن التدابير المتخذة من طرفكم للعناية بالمنتوج السينمائي الأمازيغي، لا من حيث الدعم المالي ولا من حيث التكوين وتخصيص مساحة مهمة لهذا المنتوج في الإعلام السمعي البصري، كما نؤكد أيضا على تنزيل مبادئ الشفافية والحكامة الجيدة والنزاهة في تدبير الدعم العمومي للقطاع السينمائي والعمل على تشجيع الاستثمار في بناء القاعات السينمائية بمختلف جهات وأقاليم المغرب لتقريب الفن السابع من المواطن.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

الإستراتيجية الوطنية للسينما من حيث التفاصيل هاذي عملية ديال المهنيين. دور الحكومة وهو المساعدة على بلورة مشروع الإستراتيجية الوطنية على مستوى التنفيذ. عقدنا لقاء مع جمعية القاعات السينمائية، كانت عندنا 37 مليون تذكرة في نهاية الثمانينات، الآن أقل من 2 مليون تذكرة اللي كتباع، وتم الاتفاق على واحد الإستراتيجية فيها رقمنة القاعات السينمائية بتخصيص 7 مليون درهم.

وفي نفس الوقت، وضع نظام يرتبط بأخلاقيات القاعات السينمائية يضعه أصحاب القاعات وفق المعايير الدولية بشكل يؤدي إلى الارتقاء بدور القاعات السينمائية، وفي نفس الوقت مواجهة القرصنة، وهنا تم اعتماد رسم خاص على النسخة الخاصة في (les CD et les DVD) في هذا المجال.

ثانيا، كاين عندنا تحدي كبير على مستوى التكوين في المجال السينمائي، كاين الآن معهد مهن السمعي البصري والسينما، 90 مليون درهم، بدأ في السابق، المرسوم ديالو صدر في 15 مارس 2012، كان من الحصيلة الأولية للحكومة الحالية، الآن مشروع التكوين هو العنصر الأساسي باش نأهلو موارد بشرية قوية.

ثالثا، كاين العمل على إعادة إطلاق الدور السينمائي لمدينة ورزازات، بالإضافة إلى تطوير نظام الدعم السينمائي.

وفي هذا الإطار، السينما المغربية، حتى تستطيع ربح رهان الكيف والنوع ونتجاوزو فقط الإنتاجات الكمية، محتاجون إلى اجتهاد مكثف، يقوم على مقاربة تشاركية، ولكن على تطوير كتابة السيناريو، على تطوير الإبداع الأدبي، وهنا الدور ديال التلفزة المغربية بكل قنواتها بشكل أساسي.

في دفتر التحملات الجديد، درنا نظام لتشجيع الإنتاج السينمائي الوطني، كل أسبوع أن يتم بث إنتاج وطني، زائد المقتضى اللي كان في دفاتر التحملات السابقة اللي كيلزم القنوات ديال القطب العمومي بالمساهمة في الإنتاج السينمائي عن طريق إما عشر أفلام بالنسبة للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة أو 8 بالنسبة للقناة الثانية.

وهنا فيما يخص الأمازيغية، درنا مقتضيات بالنسبة لقناة تمازيغت باش تتم هاذ العملية، لأن الأمازيغية الآن من بعد المراجعة الدستورية ينبغي أن ينخرط الإعلام في مجهود ترسيمها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. السؤال الثاني موضوعه الحق في الولوج إلى المعلومة. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لشرح السؤال، فليتفضل أحد الإخوان مشكورا.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كنا ننتظر من البرنامج الحكومي أن يشكل خطوة متقدمة في مجال الحقوق والحريات، وأن يتضمن تعهدات وإجراءات واضحة بخصوص تفعيل الحق في الوصول إلى المعلومات التي أقرها لأول مرة دستور المملكة الجديد في فصله 27.

وبالنظر لأهمية هذا الحق ولعلاقته الوثيقة بمسألة تعميق المسلسل الديمقراطي ببلادنا والشفافية والانفتاح، وباعتباره شرطا أساسيا من شروط الحكامة الجيدة، بالإضافة إلى دور هذا الحق في محاربة كل أشكال الفساد والقطع مع ثقافة التكتم وحجب المعلومات العمومية التي لها علاقة مباشرة بمضمون وطبيعة السياسات العمومية عن الرأي العام الوطني.

ومن باب إثارة نواقص برنامجكم الحكومي في هذا المجال ومن أجل ضمان حق المواطنات والمواطنين في الوصول إلى المعلومات الموجودة في حوزة الإدارات العمومية والمؤسسات المنتخبة والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام، نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات الملموسة المزمع اتخاذها في إطار تنزيل إحدى أهم الحقوق المنصوص عليها دستوريا الرامية إلى تخليق الحياة العامة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. قبل إعطاء الكلمة للسيد الوزير، أريد باسمكم جميعا أن أرحب بتلاميذ مدرسة الفتح للتعليم الخصوصي بالرباط، ونتمنى لهم جميعا التوفيق والنجاح في مسارهم التربوي والتعليمي.

أعطي الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

على خلاف ما جاء في السؤال، البرنامج الحكومي في الصفحة 15 تضمن التزاما واضحا بالحق في الولوج إلى المعلومة، هذا التزام. الأجرأة ديالو، كيف؟ قبل تشكيل الحكومة، في الحكومة السابقة كانت تشكلت لجنة وزارية، اللجنة الوزارية ضمت مجموعة من المكونات تحت إشراف وزارة تحديث الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة مع وزارة الاتصال، وزارة العدل، الداخلية، المالية، بالإضافة للمندوبية السامية للتخطيط. كان المشروع جاهزا، ولكن كان فقط مرتبطا بالحق في المعلومة الإدارية.

من بعد المراجعة الدستورية، واللي وسعت مجال المعلومة، ولينا كنتحدثو على الحق في المعلومة بكل مكوناتها، المرفق العام، الإدارة... وتم النص على أن التقييد خصو يكون في إطار القانون (الفصل 27 من الدستور).

الآن هذه اللجنة تشكلت من جديد، اجتمعت والاجتماع القادم من المفروض أنها تعتمد المشروع الأولي الخاص بمشروع قانون الوصول إلى المعلومة. وبهذه التركيبة أملنا أنه من بعد من المصادقة على المشروع الأولي داخل اللجينة، اللجنة البين وزارية، سنطرحه للنقاش العمومي، الجمعيات المدنية، الهيئات ديال مكافحة الرشوة، الجمعيات الحقوقية، لأن المغرب محتاج إلى قانون لضمان حرية الوصول للمعلومة باعتباره رافعة أساسية في تخليق الحياة العامة، في مكافحة الرشوة، وفي بناء ما يسمى بالحكومة المفتوحة.

هذا تحدي مطروح، ولهذا نأمل أنه قبل ما يكون المشروع قانون محال بشكل رسمي على المؤسسة التشريعية أنه يخضع لنقاش تشاركي عمومي حتى نحقق القانون في المعايير الدولية.

المغرب من البلدان المتأخرة في هذا المجال، حوالي 90 بلدا في العالم عندو قانون حرية الوصول للمعلومة، وكاين دول اللي دارت قانون حرية الوصول للمعلومة في القرن 18، في العالم العربي كاين دول قليلة.

نأمل أن المغرب يكون في المقدمة ونضمنو قانون حقيقي، لكن في نفس الوقت هاذ القانون عندو قيود تهم المسائل المرتبطة بالمعلومات الشخصية، الحياة الشخصية للأفراد، أسرار الدفاع، والمعلومات اللي الدستور وضع قواعد لها.

لهذا، أنا أتطلع أن يعرف المغرب في الأشهر القادمة، كان عندنا أمل أن يعلن عن هذا القانون في اليوم العالمي لحرية الصحافة، الآن مازالت العملية ديال التحضير مستمرة حتى يكون المشروع في مستوى الانتظارات والتطلعات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة في إطار التعقيب لأحد السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الرئيس. شكرا كذلك للسيد الوزير المحترم.

السيد الوزير، بغض النظر عن النقاش اللي ممكن نديروه حول البرنامج الحكومي وما تخطط له الحكومة. أنا بغيت نثير معكم بعض الجوانب، ما دام تكلمتم على الحق في المعلومة في إطارها العام وفي إطارها الشمولي، أثير معكم واحد الجانب لا يتعلق هذه المرة بحق المواطن في الوصول للمعلومة، لأن قناعتنا بأن هذا الحق أمامه كفاح طويل كيلزم.

غادي نثير واحد الجانب كيرتبط بالحق في الوصول للمعلومة، في علاقة الحكومة والمرافق التابعة لها وعلاقتها بالمؤسسة التشريعية، ونقول لكم بأن خطابكم يمكن يكون جميل، ولكنه مع الأسف في واد والممارسة في واد آخر.

ما غاديش نمشي بعيد، نذكر فقط 2 أمثلة فقط، عشناهم ومرارة، المثال الأول باش نبين لكم بأن الحكومة تصر على حجب المعلومة، ماشي على المواطنين ولكن حتى على البرلمان، مثال وزير معكم في الحكومة، وفي إطار هاذ المجلس، لجنة تقصي الحقائق حول الخروقات المتعلقة بمكتب التسويق والتصدير، امشات عندو اللجنة بكامل أعضائها، عند السيد المدير ديال

مكتب التسويق والتصدير وأصر ورفض، أصر على حجب المعلومة ورفض تقديم أي جواب وتقديم أية وثيقة بحجة أنه تلقى تعليمات شفوية بالتليفون من الوزير الوصي على القطاع إذاك وهو وزير معكم في الحكومة. وهاذ الشي، السيد الوزير، ماشي شعبوية كنقولها، هاذ الشي مسجل بالصوت والصورة والفيلم والفيديو بالألوان، كما بغيتو، إصرار قوي من جانب الحكومة على حجب المعلومة على البرلمان.

المثال الثاني، غير البارح عشناه، الحكومة ديالكم الآن، وزير الاقتصاد والمالية أصر على حجب المعلومات على البرلمان، احنا طلبنا، وهاذ الشي موثق في اللجنة، يمكن لكم ترجعوا له، طلبنا واحد المجموعة من الوثائق في إطار الشفافية وفي إطار الحكامة... إلخ، لتمكين البرلمان من الإطلاع على مختلف المفاصل والجوانب المرتبطة بمشروع القانون المالي، طلبنا مثلا الوثائق التي تتعلق بتقييم أو وثائق تتعلق بالغلاف المخصص للاستثمار، الحكومة ترفض. طلبنا يعطيونا وثائق حول متأخرات الأداء وودائع الخواص، الحكومة ترفض. طلبنا يعطيونا بيان موحد حول استثمار القطاع العام، الحكومة ترفض. طلبنا يعطيونا بيانات ووثائق موحدة لمداخيل ومصاريف وعجز قطاع الحكومة، الحكومة ترفض. طلبنا وثائق ومعلومات متعلقة بالمديونية، الحكومة ترفض وتصر على حجب المعلومة.

فأي خطاب هذا، هذا الضجيج كله على الحكامة وعلى الشفافية، غير أنتم قبل قليل، السيد الوزير، ذكرتم كلمة الشفافية ثلاث مرات في أقل من ثانية، درتوا ضجيج قوي جدا على الحكامة وعلى الشفافية، والحكومة في ممارستها تحجب المعلومات عن البرلمان، ماشي على المواطنين، المواطنين البؤساء المساكين خليهم، احنا عارفين بأنه نضال شاق كيتسناهم.

ولكن هذه الحكومة في علاقتها بالبرلمان ترفض وتحجب الحقيقة، وهذا لا يمكن السكوت عليه، لأنه انتهى ذاك الزمن الدستوري القديم اللي كانت الحكومة يمكن تحجب المعلومات عن الشعب المغربي، نريد حقنا كاملا غير منقوص في الحصول على المعلومة، وليس من حق الحكومة أن تحجب عن البرلمان الحقيقة.

وهاذ الشي موثق ونطلب منكم أن ترجعوا للوثائق، كفى ضجيجا من الكلام عن الحكامة وعن الشفافية، اعطيونا ممارسة وماشي كيف ما ابغيتوا. أنتم كنعرفوك، السيد الوزير، اتخذتم خطابا جميلا ولكن ابغينا أفعال وليس أقوال.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار أخذتم دقيقة ونصف من حق أصدقائكم الآخرين. الكلمة لكم السيد الوزير من أجل الرد على التعقيب، تفضلوا السيد الوزير.

السيد الوزير أستسمحكم. أرجو من السادة أعضاء الحكومة والسادة المستشارين أن يكيفوا تدخلاتهم طبقا للقانون حتى لا نأخذ من حق الآخرين الذين ينتظرون دورهم في إلقاء الأسئلة أو المناقشة في هذه الجلسة المباركة. أرجوكم أن تكيفوا تدخلاتكم حسب الوقت المنصوص عليه في القانون حتى لا تحرجوا الرئاسة أو نحرج بعضنا البعض.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

الواقع هو ما نراه، وما نراه هو أن هذه الحكومة قطعت أشواطا جبارة في تكريس الشفافية بممارسات وبأفعال وبوقائع، الكشف عن اللوائح والذي أزعج الكثيرين، أما الاحتجاج بأمور تهم حكومة سابقة عن الحكومة الحالية، فلا تزر وازرة وزر أخرى.

ثالثا، وأنا هنا أنطلق من وقائع، الآن في جوابي حول قضية الدعم أعلنت عن نشر اللوائح التي تهم سياسة الدعم.

في مناقشة المعطيات المالية المرتبطة بقانون المالية هي منظمة بالقانون التنظيمي للمالية، يمكن الملاحظات التي أثارها المستشار أنها تدرج في المراجعة الجارية للقانون التنظيمي للمالية ويتم التنصيص عليها بدقة، هي منظمة أيضا بالنظام الداخلي للمجلس، لأن طلب المعلومات هذا حق ولا يمكن تحت أي ظرف أننا نقيدو الحق ديال المناقشة واتخاذ القرار بعدم التوصل بالمعلومات. القانون التنظيمي للمالية كينظم قائمة هذه المعلومات، الإعفاءات الجبائية، التقارير المالية ديال المنشآت العامة، تقارير ديال النوع، تقارير الحسابات الخصوصية، التقرير الاقتصادي والمالي، كل هذه التقارير وعلاش؟ لأن هاذ الشي هو اللي كيمكن المؤسسة التشريعية باش تاخذ القرارات ديالها.

أنا اللي ابغيت نقول باش انكونو مستقبليين. الآن نحن بصدد إعداد قانون ينظم حق الوصول في المعلومة، لأن هو العنصر الأساسي في الرقابة على الفاعلين في تدبير الشأن العام. هذا الحق في الوصول للمعلومة الدول دارت لو مؤسسات مستقلة، محايدة.

الدستور في الفصل 165 مثلا نص على أن حرية المعلومة في المجال السمعي البصري تسهر عليها الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، علاش هذه المؤسسات محايدة؟ باش ما يكونش للسلطة التنفيذية دور أنها تتحكم وتتخذ قرارات تحول دون تمكين، ليس فقط البرلمان، الجميع.

ولهذا، نحن إزاء ورش تشريعي اللي فيه التزام حكومي، وهذا الالتزام ابدات عملية الأجراة ديالو والشفافية انخرطت فيه، وللأسف كاين ناس اللي كيفتعلوا معارك هامشية باش هاذ المسار اللي انخرط فيه المغرب واللي اجعل الآن تدبير الشأن العام كيخضع لمقولة ربط المسؤولية بالمحاسبة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير على هذه المساهمة.

ننتقل إلى السؤال الآني الموجه للسيد وزير الشباب والرياضة حول

ظاهرة الشغب داخل الملاعب الرياضية، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الرحيم العلافي، عبد الحميد السعداوي، عمر مكدر، عبد الله أبو زيد، عبد القادر قوضاض. السي عبد الرحيم العلافي، تفضل.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخوتي، إخواني المستشارين،

السيد الوزير، رغم مصادقة البرلمان على قانون مناهضة الشغب داخل الملاعب الرياضية، لازالت هذه الأخيرة مرتعا لكل أشغال الاضطراب والشغب والعنف وتداعياتها لم تعد تقتصر على إلحاق الخسائر بالملاعب الرياضية، التي كلفت ميزانية الدولة أموالا طائلة، كإتلاف الكراسي وأبواب الملاعب، بل امتد إلى تخريب الممتلكات العامة والخاصة المتواجدة بمحيط الملاعب والاعتداء على رجال الأمن. وبالمناسبة، فإننا ننوه بأمن مدينة خريبكة لما يقومون به من عمل جيد بدون مصارعة ولا عنف في جميع المباريات. كما أن الأفعال كلها تتعارض مع الأهداف السامية والنبيلة الكامنة وراء الممارسات الرياضية وتنظيم المباريات الرياضية.

لكل هذه الاعتبارات، نسائلكم، السيد الوزير، كالتالي:

- ما هي خطتكم لمحاربة ظاهرة الشغب داخل الملاعب الرياضية، خصوصا وأننا نعلم أن المقاربة الأمنية غير كافية للقضاء على هذه الظاهرة؟

- ألا تفكرون في وضع تصور جديد لوضع حد لهذه الظاهرة باشتراك قطاعات حكومية أخرى؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الجواب.

السيد محمد أوزين، وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين الأفاضل،

أود في البداية أن أشكر الفريق الحركي على تفضله بطرح سؤال يهم موضوع أصبح في الواقع يؤرقنا ويقض مضاجعنا طبعا للمنحى الخطير الذي أصبح يأخذه في الآونة الأخيرة، خاصة بعد الأحداث المؤسفة التي وقعت جراء المقابلة التي جمعت بين فريق الوداد البيضاوي والجيش الملكي.

طبعا ظاهرة لا تمت لأخلاقنا ولا لثقافتنا ولا لمواطنتنا بصلة، ظاهرة دخيلة وغريبة، فعلا تحولت إلى سلوك مشين لما له من تبعات سلبية، ليس فقط جراء الخسائر المادية والأرواح، بل أيضا للانعكاس ربما السلبي لصورة البلد وللقدرات التنظيمية لبلدنا، خصوصا وأننا مقبلين على احتضان تظاهرات ذات بعد دولي.

طبعا مباشرة بعد هذه الأحداث، تم اتخاذ عدد من التدابير، كان أولها تشكيل لجنة بمبادرة من الوزارة، وزارة الشباب والرياضة، وأيضا تضمنت هذه اللجنة تنسيق مع وزارة الداخلية ووزارة العدل والحريات كإجراء آني لاحتواء هذه الظاهرة.

ثم مباشرة بعد ذلك، اتخذت الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم مجموعة من التدابير التأديبية في حق فريق الوداد البيضاوي، مع كامل الأسف، وهي إجراءات ربما نتأسف لها ولكن ربما تؤخذ بإكراه تأديبي وفرضت على الفريق الوداد ربما جبر الضرر والقيام بتعويضات الخسائر التي كان ملعب محمد الخامس مسرحا لها، ثم أيضا تم التنصيص في دفتر تحملات الأندية التي ستخوض البطولة الاحترافية في موسمها التالي وتم إلزامها بوضع مراكز للمراقبة، يعني تتوفر على كاميرات للتعرف على مرتكبي أعمال الشغب.

طبعا على المستوى المحلي، اعتمدت السلطات الأمنية بالدار البيضاء مقاربة، لن أقول أمنية، وإنما إجراءات أيضا مواكبة ومصاحبة جديدة لضبط ومراقبة ولوج الجمهور للملاعب.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن وزارة الشباب والرياضة طبعا حريصة على تفعيل مقتضيات القانون 09.09 والمتعلق بمكافحة الشغب. كما تم تشكيل لجنة وطنية موسعة لمحاربة العنف في الملاعب الرياضية تضم كل القطاعات والمتدخلين المعنيين، هدفها الأساسي طبعا هو التحسيس من خلال القيام بدراسات ميدانية وإشراك أساتذة باحثين. وموازاة مع ذلك، ستحدث لجن محلية ستقوم بتطبيق توصيات اللجنة الوطنية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. لكم الكلمة في إطار التعقيب، تفضلوا السي عبد الرحيم.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا للسيد الوزير.

لقد أكدتم على إثر ما شهده لقاء الوداد والجيش الملكي برسم البطولة 25 بأن ظاهرة الشغب ظاهرة جديدة وغريبة تماما عن ثقافتنا وتقاليدنا وأجوائنا الاحتفالية.

أريد أن أؤكد أن ظاهرة الشغب تزايدت في ملاعب كرة القدم في الآونة الأخيرة، فظاهرة الشغب بالمغرب لم تعد تقف عند تخريب التجهيزات الرياضية بالملاعب والمساس بممتلكات الغير خارجها، بل تعدتها إلى حصد أرواح بعض المحبين وإصابة العديد منهم إصابات تباينت خطورتها لتدخل الظاهرة منعطفا جديدا، يستدعي أكثر من وقفة تأملية، إذ سيؤدي هذا السلوك حتما إلى عزوف هواة الرياضة الأكثر شعبية بالمغرب عن الملاعب،لأن لهذه الآفة أيضا تأثيرها السلبي على الجانب الاجتماعي، باعتبار أن هذه الظاهرة تمس الأمن العام وتدفع المواطنين إلى الإحساس بالقلق والخوف على أرواحهم وممتلكاتهم، وخاصة منهم الذين يقطنون بالقرب

من ملاعب كرة القدم والمجمعات الرياضية.

السيد الوزير، لا ندري لماذا لم يطبق قانون مكافحة الشغب رغم مصادقة البرلمان عليه لأنه هو الكفيل بمعالجة الشغب وخاصة منع القاصرين من الولوج إلى الملاعب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الشباب والرياضة:

طبعا تطبيق القوانين، أعتقد أنه هو إجراء لا محيد عنه اليوم وقد تم تطبيق القانون طبعا في مباريات فائتة وخلال شهر شتنبر2011 خلال مباراة شهدت أيضا نفس الشغب وتمت هناك مجموعة من المحاكمات.

الشيء الأكيد اليوم هو أن مادام أن تنامي هذه الظاهرة، التي كما أسلفت، أصبحت فعلا مصدر إزعاج لا لسلامة ولا لأمن ولا لطمأنينة ولا لصورة أيضا الرياضة بصفة عامة.

أؤكد لكم، السيد المستشار، بأن في إطار هذه اللجنة، اللجنة الوطنية لمكافحة العنف والشغب، سننكب على بلورة تصور شامل، ليس فقط يعني وفق كما تفضلتم، وفق يعني المقاربة الأمنية، يعني المقاربة الأمنية وحدها غير كافية لأننا ربما بصدد يعني بناء قاعدي وتصور شمولي لمواجهة هذه الظاهرة بداية من الأسفل، يعني بداية من الأسرة ومرورا بالمدرسة والأندية والجامعة، بمعنى آخر أن الكل يجب أن ينخرط في هذا التوجه لمحاربة هذه الآفة وهذه الظاهرة التي - قلت - أصبحت لها عواقب خطيرة وانفلاتات أمنية ربما غير مسبوقة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على المساهمة.

ننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع الصحة، السؤال الأول حول ارتفاع نسبة المصابين بداء السل ببلادنا. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد العربي سديد:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

كما تعلمون أن السل من الأمراض الجرثومية وتنتقل عدواه باستنشاق الشخص السليم للقطرات المنبعثة خلال عطس أو سعال الشخص المريض بسرعة فائقة، حيث أثبتت الإحصائيات الأخيرة أن عدد المصابين بداء السل في ارتفاع مستمر. وكنا نظن أن هذه الأنواع من الأمراض الوبائية قد انتهت ولم يعد لها وجود ببلادنا بعد النهضة التي عرفتها مضادات الأوبئة والتطور الكبير الذي عرفه عالم الطب، نفاجأ اليوم بعودة هذه الأنواع من الأمراض التي تنتقل بسرعة فائقة بين المواطنين، وهذا ما نخشاه أن يصعب السيطرة عليه.

وتشير الإحصائيات والمعطيات بوزارة الصحة إلى تسجيل 25 ألف و500 حالة مرضية جديدة سنة 2008، يعني 57% منهم رجال، و 43% منهم نساء، رغم توفر الوزارة لعلاجات مجانية للمصابين في أكثر من 2600 مركز حضري وقروي عبر أنحاء المغرب، فإن نسبة الإصابة بهذا الداء لا تقل عن 25 ألف حالة جديدة خلال الفترة ما بين 2009 و2011.

ونحن، في الفريق الاستقلالي، إذ ننوه بالمجهودات المبذولة من طرف وزارة الصحة والمعتمدة ما بين 2008-2012 عبر تعميم مراكز تشخيص داء السل على الأحياء الهامشية وتوفير الموارد البشرية المؤهلة لذلك، لذا نسائلكم، السيد الوزير، ما هي الإجراءات والتدابير الاستعجالية التي تنوي الحكومة اتخاذها للحد من مرض السل وآثاره السلبية على صحة المواطنين وعلى الصحة العامة الشمولية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. السيد وزير الصحة، لكم الكلمة للإجابة على السؤال.

السيد الحسين الوردي، وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في البداية أشكر الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية على طرحهم لهذا السؤال، وهي مناسبة للتذكير بالمجهودات التي بذلتها بلادنا في محاربة داء السل، ويمكن تلخيصها في المؤشرات التالية:

- نسبة حدوث حالات السل الرئوي المعدي في انخفاض مستمر (36 حالة جديدة لكل 100 ألف نسمة)؛
- نسبة اكتشاف حالات السل الرئوي المعدي 97%؛
- نسبة نجاح العلاج 86%؛
- نسبة الوفيات 2%، وقالها السيد المستشار في الخطة ديال وزارة الصحة 2008-2012، هاذ المجهود حتى واحد ما تينكرو.

ولكن بالرغم من هذا المجهود، فلا زال داء السل يعتبر مشكلا صحيا، حيث تسجل سنويا، السيد المستشار، ماشي 25 ألف و500، هي أكثر، 27 ألف حالة جديدة.

وللحد من الإصابة بداء السل، وضعت الوزارة خطة إستراتيجية وطنية لتنفيذ مختلف مكونات الإستراتيجية الدولية اللي غادي نحاولو نطبقوها في المغرب لدحر داء السل في أفق 2015، وفيها شي 4 أو 5 محاور:

أولا، تقوية وتعزيز المكاسب التي تحققت في السنوات الماضية بفضل البرنامج الوطني لمكافحة داء السل؛

ثانيا، تنفيذ المناهج الجديدة المتفق عليها في الإستراتيجية الدولية.

ويسعى هذا البرنامج القضاء على مرض السل بالمغرب على المدى الطويل من خلال خفض معدل انتشار المرض ب 50% سنة 2015 مقارنة بسنة 1990 وخفض نسبة الوفيات بـ 50 % في أفق 2015 مقارنة كذلك مع 1990.

وترتكز هذه الإستراتيجية على 4 محاور:

المحور الأول، هو تعزيز المكاسب من خلال دعم التعبئة الاجتماعية وتشجيع الشراكات على الصعيد المحلي والوطني؛

المحور الثاني، هو اعتماد مناهج جديدة خاصة بمكافحة انتشار حالات السل المقاوم للأدوية (la tuberculose résistante)، مع تعزيز واستمرار توسيع نطاق النهج العملي للصحة التنفسية (l'approche pratique de la santé respiratoire)؛

المحور الثالث، هو تنفيذ إستراتيجية الدعوة والتعبئة الاجتماعية من خلال الشراكة مع المجتمع المدني اللي كيلعب دور مهم ومهم جدا، وتطوير عملية التواصل.

وأخيرا، هاذ الشي اللي ما كانش، كاين عندنا (l'Institut Pasteur)، يعني تفعيل دور كل من معهد باستور والمعهد الوطني للوقاية (INH)، اللي كانوا كيقوموا بمجهود جبار، ولكن ماشي في هاذ النوع من الأمراض اللي احنا محتاجين لهم، محتاجين لمساعدتهم من خلال القيام بأبحاث ميدانية مع مختلف الشركاء في برنامج محاربة داء السل.

وشكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، الكلمة للفرق الاستقلالي من أجل التعقيب.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

في البداية، أريد أن أشكرك على ما تفضلتم به من توضيحات في هذا الموضوع في باب تشخيص هذا الوباء ومؤثراته ومضاعفاته. وسجلت في مداخلتكم، السيد الوزير، تصحيحكم لسؤالنا فيما يخص الرقم المتعلق ب 25 ألف، 27 ألف، واحنا في الفريق لما تداولنا في هذا السؤال وابغينا نطرحوه، 25 ألف خلعتنا، قلنا كثيرة، دابا ولات 27 ألف، بمعنى أنه التخوف ديالنا أو الرغبة ديالنا باش تكون واحد المجهود جبار يضاف في هذا الموضوع، أصبحت واردة وواردة بشكل قوي.

لذلك، ففعلا المجهود يلاحظ ويسجل، ولكن كذلك أننا كنعرفو أنه هاذ المرض من أقدم الأمراض، وبالتالي فالعالم كله كيعاني منه بنسب متفاوتة، احنا على مستوى المغرب الأحياء الهامشية وفي المدن اللي فيها الكثافة السكانية مرتفعة كينتشر فيها هذا المرض، ولكن الأخطر فيه هو انتشار العدوى، فهذه النقطة ديال انتشار العدوى هي، السيد الوزير، اللي كنبغيو نلفتو لها الانتباه لأنه حيث كيبدا المرض وكيكون المرض وكيتشخص المرض وكيتعرف المريض كاين العلاج اللي كيقدر يدوم ما بين 6 أشهر إلى 8 أشهر، ويقدر المريض يشفى منه، ولكن اللي صعيب هو انتشار العدوى، أشنو هي الإستراتيجية أو الطريقة اللي كتفكر فيها لوزارة باش نحدو من هاذ انتشار العدوى؟ لأنه كيمشيو ضحيتها أبرياء اللي ما كتكونش عندهم حتى شي علاقة بهذا الموضوع.

احنا أحيانا في الأجهزة الإعلامية الدولية كنشوفو بعض الدول، كاين الناس اللي ولى عندهم واحد الهوس حتى ولاو كيديروا الكمامات فوق أفواههم كي لا يقع تلوث.

على مستوانا احنا، الأماكن اللي مكتظة بالناس، الأماكن العمومية اللي فيها الناس بزاف، المدارس، واحد المجموعة ديال المرافق اللي هي عمومية وغير عمومية اللي كيكون فيها الانتشار وكيكون واحد المريض اللي كاع ما في راسوش أو عاد كيتعالج وكيمكن ينقل هاذ المرض وكنصبحو كنرفعو هذاك الرقم اللي احنا كنتمناو أنه ينخفض بشكل كبير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

أريد أن أشير كذلك في التعقيب أن وزارة الصحة ستعمل في الأيام والأسابيع المقبلة (لأن تكلمت، السيد المستشار، على العدوى) على إعطاء الانطلاقة لقطبين بكل من الدار البيضاء والرباط، نبداو بعد بالدار البيضاء والرباط لأن كاين الإمكانيات موجودة للتكفل بعلاج حالات داء السل المتعدد المقاومة لأن هذا هو اللي كيجعلنا في هاذ الورطة اللي قلتي.

ومحاربة داء السل تتطلب حلولا جذرية وهيكلية وسياسية، علاش؟ فمكافحة داء السل تستدعي تضافر جهود كل القطاعات لمحاربة عوامل انتشار هذا الداء (الفقر، السكن العشوائي وغير اللائق المتسم بالاكتظاظ، نقص التجهيزات الأساسية كالتطهير والماء والكهرباء)، مع الإشارة أيضا إلى أهمية عاملي التعليم والبيئة السليمة، وغادي نحاولو نعملو في الحكومة يد في

يد في إطار تشاركي، في إطار تكاملي وفي إطار تضامني باش نقضيو إن شاء الله على هذا المرض أو نقلل منه ب 50% في أفق 2015.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

السؤال الآني الثاني موضوعه "صفقات مشبوهة" بوزارة الصحة. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال... أنا أقرأ كل ما هو مكتوب هنا، فلكم الكلمة لشرح السؤال أكثر.

المستشار السيد عبد الكريم بونمر:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

إخواني المستشارين المحترمين،

بناء على التعهدات والالتزامات الواردة في البرنامج الحكومي المتعلق بكون محاربة كل أشكال الفساد والرشوة تأتي في صدارة أولويات البرنامج الحكومي، وحتى لا يظل ذلك مجرد كلام وتعبير عن النوايا ليس إلا، نطلب منكم السيد الوزير، تنوير البرلمان والرأي العام الوطني بخصوص الفضائح الأخيرة لقطاع الصحة التي يتابعها الرأي العام الوطني باستياء عميق، والمتعلقة بوجود صفقات مشبوهة وتلاعبات خارج القانون، همت صفقات ومشتريات الأدوية والتجهيزات الطبية، كلفت ميزانية الوزارة مبلغ 47 مليار سنتيم، يتحمل مسؤوليتها عناصر نافذة في وزارة الصحة في عهد الحكومة السابقة، من أجل استيراد بعض أنواع الأدوية واللقاح من مختبرات عالمية، مثل اللقاح المضاد للميكروبات (Pneumocoque) الخاص بمقاومة الأمراض التنفسية، واللقاح الخاص بمقاومة الإسهال الحاد والقاتل للأطفال.

السيد الوزير المحترم، بما أن الأمر يتعلق بشبهة تبديد المال العام والتي تستدعي منكم التدخل العاجل من أجل الوقوف على حقيقة وملابسات هذه الفضائح وظروفها ومتابعة ومحاسبة المتورطين فيها، نسائلكم السيد الوزير:

- ما هي النتائج التي أسفر عنها الافتحاص الداخلي للوزارة؟
- من له المصلحة في طي هذا الملف بعيدا عن سلطة القضاء؟
- وما هي الإجراءات والتدابير التي ستتخذونها لتنوير الرأي العام الوطني ومتابعة المتورطين والمتلاعبين في هذا الملف؟

كما نضيف، السيد الوزير، أن حجم الفساد في هاذ البلاد هو فساد مركب (Complexe) وهاذي غير بداية، وكاين واحد المجموعة ديال الملفات ملي غادي تبداو تشتاغلوا غادي تبان لكم، نعطيك مثال، أقرب مثال عندي هو المستشفى ديال 20 غشت في الدار البيضاء، اللي الريحة ديالو اعطات.

هاذي مجموعة من الملفات اللي إن شاء الله غادي تلقاوها السيد الوزير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة عن السؤال، تفضلوا.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

اسمحوا لي في البداية أن أشكر فريق الأصالة والمعاصرة على طرحهم لهذا السؤال، والذي يهم حماية وسلامة الأطفال، وهي مناسبة لأطمئن فيها مجلسكم الموقر أولا، ومن خلالكم الرأي العام وكل الأسر المغربية أن هاذ اللقاحين، لقاحي الإسهال والأمراض التنفسية (Pneumocoque et Rotavirus) متوفران، وسيبقيان متوفرين بمختلف المؤسسات الصحية للمملكة بدون أي نقص أو انقطاع.

كما أؤكد لكم التزام الوزارة بتقديم اللقاحات لكافة الأطفال المغاربة، ولهذه الغاية اتخذت الوزارة كل التدابير اللازمة لتوفير كل اللقاحات لتمنيع الأطفال خلال سنة 2012 وما بعدها.

وفي هذا السياق، فقد تم الإعلان عن طلب عروض مفتوحة من جديد بشأن هاذين اللقاحين، مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلالات التي تم الوقوف عليها وطلبات العروض الجديدة، احنا كنظنو على حساب التحريات ديالنا العروض الجديدة، هاذي ستمكن الوزارة من توفير 150 مليون درهم، هذا في خطرة واحدة عاد شوف يحن الله.

ومن جهة أخرى، فالتحقيق الذي باشرته الجهات المسؤولة وخاصة المفتشية العامة للوزارة قد أحيل على المجلس الأعلى للحسابات، وأنا شخصيا ما عندي حتى شي مانع يعني باش نفصح ولكن أنا أظن أخلاقيات ديال المهنة ولا ديالكم ولا ديال... يعني خصنا نتسناو المجلس الأعلى للحسابات لأنه أنا ما يمكنش أنا نعطي الملف للمجلس الأعلى وغادي نجي ونبقى نقول ربما من 5 النقط ومن 10 النقط اللي غادي نقول غادي تقول هي 2 صحيحة، ولا 3 ماشي صحيحة.

ونحن في انتظار التوضيحات حول مدى احترام المساطر المعمول بها في برامج الصفقات العمومية، لا هاذي ولا الأخرى، والتي لا زال البحث جاريا بشأنها.

وحسب نتائج البحث ستمكن من تحسين ظروف تنفيذ الصفقات، والوزارة، بكل تواضع وبكل مسؤولية، على استعداد لتنوير مجلسكم الموقر والرأي العام فور انتهاء المجلس الأعلى للحسابات من تحرياته وإصدار

التقارير والنتائج النهائية،.

ولتكريس مبدأ الشفافية في عقد الصفقات ديال الأدوية اللي جاية، غادي نحاولو، واحنا أخذنا هذا القرار لإعادة تحيين دفاتر التحملات وإشراك جميع المتدخلين في عملية اقتناء الأدوية وإعادة النظر في تكوين وضبط لجان تسليم الأدوية، سواء على صعيد قسم التموين أو على صعيد الجهات والأقاليم.

وشكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، الكلمة لأحد السادة المستشارين للتعقيب.

المستشار السيد حسان البركاني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، في الحقيقة يحسن عونك، ما غاديش تقدر تطمئننا، ولكن احنا عارفين النخر اللي كاين في وزارة الصحة، فنحن في فريق الأصالة والمعاصرة كفريق المعارضة نؤكد إننا قد صوتنا في مجلس النواب على الميزانية الفرعية لوزارة الصحة بمجلس النواب، لاقتناعنا الأكيد بما جاء فيها من إيجابيات وما لمسناه من بصمات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، نذكر منها انطلاقة "RAMED" بالرغم من عرقلة هذا الموضوع من طرف بعض الأحزاب في الأغلبية الحكومية.

وما نأسف له من هذا المنبر هو أننا لاحظنا أن بعض المناضلين من حزب الأغلبية يقومون بأعمال مشينة، مثل ذلك تعبئة استمارة "RAMED" من طرف هؤلاء المناضلين بالمجيء ببطاقة جاهزة للمنزل للمواطن ضدا على الطريقة الرسمية المعمول بها في سائر المدن.

كذلك مؤخرا، معالي الوزير المحترم، عرض على غرفة التجارة والصناعة والخدمات بالدار البيضاء من رجل أعمال كبير بإسبانيا أن يأتي بشركة كبرى، وأن يزود جميع المستشفيات المغربية بالأدوات اللازمة، من المقص حتى المحركات وعلى رأسها "السكانير" اللي ديما خاسرين في المغرب، ويأتي العراقيل من وزارتكم. للأسف، معالي الوزير، تبغي تصلح ولكن عندك حيتان كبرى داخل الوزارة وخارج الوزارة.

ولهذا، نحن في فريق الأصالة نؤمن ودائما معك إذا كانت شميتنا في البرنامج الحكومي أو وزارة الصحة لما تأتي للمواطن من صحة ويكون في المستوى اللي ابغاه المواطن البسيط.

هاذ اللوبيات ما ابغاوش يخليو هاذ الشركة تخدم في المغرب، وتزودها بالمصالح وغادي يكون ب (Leasing) باش تكلف الدولة ثمن كبير تشري (le materiel) هو تيعطيك بـ (Leasing) كما تيدير به العالم كله، ولكن المغرب ما ابغاش هاد الشي، ابغى نشريوه باش نديرو الصفقات لبعض العائلات، وهذا محرج كمغاربة وكفريق الأصالة والمعاصرة نتأسف كثيرا، ولكن للأسف، معالي الوزير، احنا معكم ولكن العين بصيرة واليد قصيرة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب، إذن بدون تعقيب.

السؤال الثالث موضوعه عدم احترام بعض أطباء القطاع العام لأوقات عملهم في المؤسسات الصحية العمومية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التحالف الاشتراكي لتقديم السؤال، فليتفضل الأستاذ الرحموني.

المستشار السيد أحمد الرحموني:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، هذا السؤال كنا قد وجهناه للحكومة السابقة بعدما لاحظنا اتساع ظاهرة اشتغال أطباء القطاع العام في القطاع الخصوصي على شكل حصص في مصحات خاصة، ونعيد طرحه عليكم، السيد الوزير، ونحن متأكدون من انشغالكم الكبير بالاختلالات التي يعرفها قطاع الصحة، ومنها موضوع سؤالنا وعزمكم الأكيد على معالجة هذه الاختلالات، مما عرف عنكم وما يبنتم عنه من جدية في العمل ورغبة في الإصلاح وإرادة في تقديم خدمات صحية جيدة في المستشفيات العمومية.

إن الظاهرة تهم بشكل خاص الأطباء الاختصاصيين، حيث لا يحترم البعض منهم أوقات العمل للمؤسسات الصحية العمومية، بل منهم من حول فضاء هذه المؤسسات إلى مكان لاستقطاب الزبناء للمصحات الخاصة بدعوى عدم توفر شروط القيام بعمليات جراحية أو غيرها في القطاع العام. وهذا يخل بمبدأ الإنصاف والتكافل بين جميع الأطباء، علما أن أغلبهم يؤدون عملهم بإخلاص، بل منهم من يضيف ساعات عمل داخل المستشفيات إرضاء للضمير المهني وخدمة للمرضى.

إن هذه الظاهرة يتضرر منها الفقراء من المرضى العاجزين عن تحمل مصاريف المصحات الخاصة، مما يفترض اتخاذ تدابير صارمة وفعالة لمحاربة ظاهرة إخلاء المؤسسات العمومية من طرف بعض الأطباء والتوجه للعمل بالمصحات الخاصة حتى داخل أوقات المداومة الرسمية.

نسائلكم، السيد الوزير، عن التدابير المتخذة لاحترام أوقات العمل الرسمية في المؤسسات الصحية العمومية والمبادرات التي ستتخذونها لضبط عملية اشتغال أطباء القطاع العام في المصحات الخاصة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة للإجابة عن السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في البداية أشكر فريق التحالف الاشتراكي على هذا السؤال المهم. وللإجابة على هذا السؤال، لا بد من النظر إليه من خلال حالتين:

الحالة الأولى هي فئة الأطباء الأساتذة (Les Enseignants Chercheurs)، كان لهم الحق في الاستفادة من التوقيت الكامل المعدل (TPA : Temps plein aménagé)، حيث يمكنهم مزاولة العمل خارج مصالحهم نصف اليوم مرتين كل أسبوع طبقا للدورية المشتركة بين وزارة الصحة والتربية الوطنية. وللإشارة، فهذه الدورية انتهت صلاحيتها سنة 2001، والذين يزاولون حاليا فهم في وضعية غير قانونية.

الحالة الثانية، هي الفئة التي تجمع بين العمل بالمستشفيات العمومية والمصحات الخاصة، والتي يتعاطى إليها بعض الأطر الطبية والتمريضية، وهذا التصرف غير مشروع ويتنافى مع قوانين الوظيفة العمومية.

وأنا متفق معكم، السيد المستشار المحترم، بأن هذه التصرفات في الحالتين، تؤثر سلبا على السير العادي للمؤسسات الصحية وتلحق ضررا بمصالح المرضى من خلال بعض الأمثلة:

أولا، انخفاض معدل العمليات الجراحية الكبرى والدقيقة اللي كنا كنتسناوها في المستشفيات الكبرى وخاصة المستشفيات الجامعية؛

ثانيا، الانعكاس السلبي على التكوين، وأنا كعميد كلية يعني التكوين كنشوفو الطلبة يعني التكوين بأنهم هاذ الأساتذة اللي تيمشيو للمصحات الخاصة كنلقاو التكوين ناقص والتحصيل بالنسبة للطلبة والدكاترة والداخليين والمقيمين؛

النقطة الثالثة، وهي انخفاض مردودية البحث العلمي في المجال الطبي ببلادنا. أنا أستاذ جامعي، البحث...

أما بالنسبة للمستشفيات العمومية، فقد أنتج ظهور هذا الأمر تباعدا في المواعيد وانخفاضا في المردودية، مما نجم عنه الابتزاز والرشوة، وهذا مما أدى إلى عدم الرضا من الخدمات الصحية من طرف المرضى وذويهم وكذلك من طرف ممثلي الأمة، وهو ما يتبين لنا من خلال تساؤلاتكم الأسبوعية.

ولمواجهة هذا الوضع، ستتخذ الوزارة الإجراءات التالية:

أولا، تفعيل الدورية الوزارية رقم 47.26.2008 التي تتضمن تعليمات لجميع رؤساء المصالح الصحية من أجل اتخاذ تدابير صارمة في حق الموظفين العموميين الذين يثبت أنهم يزاولون العمل بدون ترخيص بالمصحات الخصوصية؛

ثانيا، المقرر الوزاري عدد 3 بتاريخ 4 مارس 2009 المتضمن لتدابير العملية لتنظيم مهمات التفتيش للمصحات الخصوصية طبقا لقانون 10.94 المتعلق بمزاولة الطب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. في إطار التعقيب، لكم الكلمة الأستاذ عداب.

المستشار السيد محمد عداب:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أولا، السيد الوزير، شكرا لكم على الجواب وعلى التوضيحات بخصوص سؤالنا، ونحن متيقنون أنكم ستتغلبون على مثل هذه الاختلالات، وهذه من الواجبات التي طرحناها في التصريح الحكومي، وحملنا رئيس الحكومة أن يتنبأ وأن يتنبه إلى استغلال وإلى محاربة الفساد والى تبيين جيوب مقاومة محاربة الفساد، وهذه ظاهرة عرفناها منذ نشأة الاستقلال، وكان رضيعا حتى أصبح كهلا، ويصعب محاربة هذا الفساد.

نتمنى لكم التوفيق، السيد الوزير، واسمحوا لنا أن ننبه إلى مشكلة أخرى لها ارتباط بهذا الموضوع وهي وجود بعض الأطباء يطالبون بالمقابل المالي سرا حتى في بعض المستشفيات العمومية، خاصة بالنسبة للعمليات الجراحية الكبرى.

لقد وضحتم، السيد الوزير، ووضعتم يدكم على الخلل، وهذا تلاعب في صحة المواطنين وضياع تجربة وخبرة الطلبة الأطباء، وهذا شيء فضيع، لأن كيف يعقل أن هاذو أطباء المستقبل يمارسون عملهم مستقبلا، ولن يجدوا أطباء أساتذة لمساعدتهم، والأمثلة كثيرة وكثيرة، يعرفها العادي والخاص.

نعرف طلبة ينتظرون سنوات من أجل جواب على أطروحاتهم، هناك أطباء مخلصين، هناك أساتذة مخلصين، هناك من يزاول ويزيد في عمله، وهناك بعض اللوبيات الذي تشعشعت وعاشت في القطاع فسادا، وأصبحت مقاولات وأصحاب ضيعات، هذا حرام على قطاع يتمتع بالمسؤولية وبالإخلاص، مهنة الأطباء.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد.

السيد وزير الصحة:

الكلمة أولا، السيد المستشار، باش نؤكد على واحد النقطة التي أشرت لها، أنه في هذا القطاع ماخصناش نديرو جميع الأساتذة في كفة واحدة، كاين الأساتذة اللي جديين، اللي يعملون ليلا ونهارا واللي كيعملوا أكثر من جهدهم، وهاذو الحمد لله كثيرون.

اللي ابغيت التأكيد عليه أنه بالإضافة إلى القرارين السالفي الذكر اللي

أشرت إليهم، فنحن الآن في مشاورات مع السيد وزير التعليم العالي، كان عندي معه ثلاث اجتماعات واليوم آخر اجتماع مع السيد الوزير كان صباح اليوم على هاذ القضية من إيجاد الصيغ البديلة والحلول الممكنة واتخاذ القرارات الردعية للحد من هذه التظاهرة، وهو الموضوع الذي سوف نناقشه مع فرقائنا الاجتماعيين من خلال النقابة الوطنية للتعليم العالي.

وإلى جانب هذا، هناك نقاش ثاني سنفتحه مع نقابة المصحات الخاصة وذلك في إطار العمل التشاركي بين القطاع العام والخاص من أجل إيجاد سبل التعاون وتنقل الأطباء، خصوصا بالنسبة للمناطق النائية التي لا يوجد فيها أطباء واختصاصيون بالمستشفيات العمومية، وذلك في إطار قانون شراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام الموضوع لدى وزارة المالية والاقتصاد.

وفي الختام، لابد من التذكير أن هناك، السيد المستشار، إذا سمحت، تراكمات عديدة في هذا الموضوع استمرت لعدة سنوات وتحتاج لشيء من الوقت لإيجاد الحلول المناسبة لها إن شاء الله.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. السؤال الرابع، النفقات العمومية للصحة، موضوع السؤال المقدم من طرف الفريق الفيدرالي، فليتقدم أحد السادة المستشارين للتقديم.

المستشار السيد محمد لشكر:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

بلغت مساهمات الدولة في تمويل الصحة سنة 2010 ما قيمته 11 مليار درهم، أي ما يعادل 5,5 من ميزانية الدولة. وإذا كانت هذه المساهمة قد سجلت ارتفاعا بحوالي 7,2% مقارنة مع سنة 2009 و28,4 بالمقارنة مع سنة 2008، فإنه تجدر الإشارة إلى أن 82,8% من هذه النفقات أي 8,6 مليار درهم مخصصة لنفقات التسيير، مما ينعكس على تطور المؤشرات الصحية ببلادنا.

كما أن تدني نسبة التغطية الصحية للساكنة، حيث نجد أن حوالي 17% من الساكنة فقط هم الذين يتوفرون عن التغطية الصحية، وبذلك فإن الأداءات المباشرة للأسر هي التي تساهم بشكل كبير في تمويل الصحة، حيث تصل مساهمة الأسر في النفقات العمومية للصحة إلى 64,3%، من بينها 57,03% على شكل أداءات مباشرة من طرف الأسر.

لذلك، السيد الوزير، نسائلكم عن: ما هي الإجراءات والتدابير التي تعتزمون القيام بها لتمكين الأسر من الولوج إلى الخدمات الصحية، والتخفيف من حدة عبء النفقات المباشرة للأسر في تمويل الصحة العمومية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر في البداية الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية على هذا السؤال المتعلق بالنفقات العمومية للصحة. كما تعلمون، السيد المستشار المحترم، أن الهدف الأساسي من إصلاح تمويل قطاع الصحة هو الرفع من مستوى متوسط عمر ساكنة المغرب وتمتيعها بصحة أجود.

وفي هذا الصدد، تدخل التغطية الصحية في إطار المشاريع الرامية إلى إصلاح المنظومة الصحية، حيث تم الشروع في تفعيل إجبارية التأمين عن المرض ابتداء من 18 غشت 2005. وبدخول هذا النظام حيز التنفيذ، ارتفعت نسبة المستفيدين من التغطية الصحية الإجبارية لتصل 34% من مجموع الساكنة.

إلى جانب التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، هناك نظام المساعدة الطبية لفائدة ذوي الدخل المحدود "RAMED"، وكما تعلمون فهذا النظام يهدف إلى تجسيد قيم التضامن المجتمعي والتكافل الإنساني وإعطاء مدلول ملموس لمفهوم الحق في الصحة ودمقرطة الولوج إليها. وسوف يغطي هذا النظام حوالي 8,5 مليون نسمة، أي ما يعادل 28% من الساكنة، والمجهودات متواصلة لإنجاح هذا الورش المجتمعي.

وفي الختام، أشير أنه من أجل التخفيف (السؤال ديالكم) من الإنفاق المباشر للأسر، فالوزارة اتخذت التدابير والإجراءات الآتية:

1- تعميم نظام المساعدة الطبية ل28%؛

2- وضع سياسة دوائية (لأن الدواء غالي، غادي نرجعو ليه ربما في شي مناسبات أخرى لأن عندنا ما نقولو)... الأدوية بجودة عالية وبتسعيرة عادلة لأن الدواء 40% من النفقات ديال الأسرة المباشرة، 40% ما ساهلاش؛

3- توفير الأدوية والأجهزة والمعدات الطبية بالمؤسسات؛ في هاذ السنة 40 مليون درهم تعطات لمستشفى ابن رشد بالدار البيضاء، 40 مليون درهم للرباط، 30 مليون مراكش، 30 مليون فاس، باش هذه المستلزمات الطبية وهذه الأدوية ديال المستعجلات، واللي كان المريض تيشريها، ما يبقاش يشريها، هذه كبداية؛

4- التكفل بالأمراض المزمنة اللي داخلة في نظام المساعدة الطبية؛

5- وأخيرا، خلق مستعجلات القرب اللي قلنا سنخلق 80 وحدة، وغادي نبداو إن شاء الله عما قريب باش نحدثو هاد 30 وحدة باش نبداو بها.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة في إطار التعقيب للفريق الفيدرالي.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدتان المستشارتان،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير، في الحقيقة هناك مجهود كبير تبذله الدولة فيما يخص النفقات العمومية للصحة، ولكن هناك غياب الحكامة في هذا القطاع. أيضا عدم نجاعة هذه النفقات، حيث نجد أنه وفيات الأمهات مازال عندنا مرتفعة، 112 وفاة لكل 100 ألف ولادة حية، وهذا مستوى متدني، حيث نجد هذه النسبة في مصر مثلا تشكل 84، في الجزائر 88، في تونس 69.

وهذه النسبة أيضا تتفاوت ما بين الوسط الحضري والوسط القروي، في الوسط الحضري عندنا 73 وفاة لكل 100 ألف ولادة حية، وفي الوسط القروي 148 وفاة لكل 100 ألف ولادة حية.

على مستوى الأطفال، أيضا وفيات الأطفال مازالت مرتفة بالنسبة لنا، 28,8 وفاة لكل 1000 ولادة حية للأطفال أقل من سنة، معدل كثافة الأسرة الاستشفائية بالمغرب لا يتعدى 0,9 سرير ل 1000 نسمة، في حين نجد هذا المؤشر يصل إلى 2,2 سرير ل 1000 نسمة في تونس مثلا، وفي الدول المتقدمة أكثر من 7 أسرة ل 1000 نسمة.

على مستوى الموارد البشرية، نسبة التغطية نتاع الموارد البشرية نجد طبيب لكل 1630 نسمة وممرض لكل 1109 نسمة في القطاع العام، كمعدل وطني، أما إذا امشينا على مستوى الجهات كاين فرق كبير.

أيضا صنفت المنظمة العالمية للصحة المغرب ضمن 57 بلد في العالم التي تعيش خصاصا فيما يخص مقدمي العلاجات، حيث يوجد المغرب تحت العتبة الحرجة المحددة في 2,3 من المهنيين لكل 1000 ساكن.

أما فيما يخص النفقات، للأسف نجد أن أيضا هذه النفقات أنه الأسر الأكثر غنى تستفيد من 25% من النفقات الصحية، في حين أنه الأسر الفقيرة، وخاصة النساء المعوزات، لا تستفيد إلا ب 13% من النفقات العمومية للصحة.

شكرا السيد الرئيس وأعتذر إن أطلت.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

السيد المستشار، بالفعل لقد شكلت الأداءات المباشرة للأسر في مجال الصحة حوالي 57%، أشرتم لها، من إجمالي الإنفاق العام لهذا القطاع لعام 2006. ولتحيين هذا المعطى، السيد المستشار تكلم على الحكامة، أنا متفق معك ولكن الحكامة ليست كلام، الحكامة هي أولا تربية، هي سياسة، وهاذ التربية وهاذ السياسة باش غادي تدار خصها معطيات ومعطيات صحيحة، ولهذا ما غاديشاي يعني نخدمو، ولكن الزربة خص الإنسان يمشي بكل... ولهذا، فاحنا حول نفقات الأسر في مجال الصحة، غادي نحاولو حساب.. كاين شي ثلاثة ديال القرارات اللي اخذيناهم في وزارة الصحة:

أولا، حساب نفقات الأسر في مجال الصحة باستثناء المبالغ المسددة من طرف منظمات التأمين الصحي؛

ثانيا، تقديم المعلومات اللازمة من أجل إعداد الحسابات الوطنية للصحة، والتي تشكل أداة قيمة للتخطيط؛

ثالثا، تقييم الأوضاع الصحية، الاجتماعية والاقتصادية، اللي قلتيها، منها الوفيات - اللي أشرت لها - للساكنة وتحيينها من المؤشرات والبيانات، وبالتالي مساعدة متخذي القرار، الناس اللي كياخذوا القرار، يعني احنا كحكومة ولا أنتم كمستشارين، إن شاء الله، على رسم السياسات المستقبلية في مجال الصحة والسكان.

شكرا السيد المستشار. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

وضعية أقسام المستعجلات بالمستشفيات العمومية، موضوع السؤال المقدم من طرف فريق التجمع الوطني للأحرار، فليتفضل أحد السادة المستشارين لبسط السؤال مشكورا.

المستشار السيد توفيق كيل:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن ما يحدث بالمستشفيات المغربية، وخصوصا أقسام المستعجلات، من وقائع وأحداث، تجعل المواطن يفكر ألف مرة قبل التفكير في ولوجها من أجل تلقي العلاجات الأولية، إضافة إلى اللامبالاة وعدم الاهتمام بالحالات الوافدة على هذه الأقسام، فهناك جميع أوجه المحسوبية والزبونية التي تتحول أحيانا إلى مظاهر أخرى للتمييز بين المواطنين والمواطنات.

إن أقسام المستعجلات تبقى النقطة السوداء بجل المستشفيات المغربية، إما لقلة الإمكانيات المادية والبشرية أو للتصرفات اللامسؤولة واللاإنسانية لبعض العاملين بها، وقد ضمنتم ذلك في برنامجكم الحكومي الذي

صادق عليه البرلمان.

لذا نسائلكم، السيد الوزير، عن تقييم موضوعي لحالة أقسام المستعجلات في مستشفياتنا وعن استراتيجية حكومتكم الجديدة لإيجاد حلول ناجعة للنهوض بها وبخدماتها، بعيدا عن كل الممارسات التي أساءت في عهد الحكومة السابقة إلى قطاع الصحة والعاملين به؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. السيد الوزير لكم الكلمة في إطار الإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في البداية، أشكر فريق التجمع الوطني للأحرار. وأنا متفق تمام الاتفاق معكم، السيد المستشار المحترم، بأن أقسام المستعجلات تعرف عدة مشاكل، يمكن تلخيصها في ما يلي، أولا كاين 4 أو 5 نقط لابد من الإشارة إليها:

1- عدم توازن العرض الصحي مع الطلب المتزايد للمواطنات والمواطنين، وهذا راجع إلى أن جل هذه الأقسام هي قديمة لا من حيث التجهيزات والبنايات؛

2- غياب التنسيق بين جميع المتدخلين في عملية الاستعجال، وخاصة قبل الولوج إلى المستعجلات، بين الوقاية المدنية بين القطاع الخاص وبين القطاع العام؛

3- غياب بروتوكول (un protocole) موحد بين جميع المستعجلات، ينظم ويؤطر عملها لأن عامل الوقت الذي يحسب بالثانية يكون مصيريا في هذه الأقسام؛

4- لا يوجد فريق متكامل في كل التخصصات وبصورة متواصلة وخاصة بالليل ولو بالمستشفيات الجهوية؛

اللي واقع ليومنا هذا كاين اختصاصيين ولكن كاين 2 في المستعجلات، 1 في المستعجلات، ما يمكنش تكون ديمومة لأن كل واحد في قنت؛ التكفل بالحالات المستعجلة يبدأ من الاستقبال. تنقولو إذا كان المريض جاء للمستعجلات وضحكنا له وشرحنا له واستقبلناه يمكن 60 أو 70% احنا مسبقا عالجناه.

وأمام هذه الوضعية، فالوزارة جعلت من إعادة تأهيل وتنظيم وتجهيز أقسام المستعجلات ضمن أولوياتها وذلك لسببين:

السبب الأول: المستعجلات تعتبر مرآة المستشفيات، مرآة وزارة الصحة، وتأهيلها له انعكاس على المؤشرات الصحية ببلادنا؛

السبب الثاني: وهو ضروري وذو راهنية، خاصة مع دخول نظام المساعدة الطبية طور التعميم، ما يمكناش نسمحو في "RAMED"، في نظام المساعدة الطبية، غيجي المريض ونقولو لو ما كاينش.

وهكذا ستعمل الوزارة على:

أولا، إنشاء وتشغيل 30 وحدة طبية لاستعجال القرب، اللي دويت عليها من قبل، 80 وحدة تمت برمجتها؛

إحداث 4 أقطاب جهوية نموذجية للمستعجلات بكل من مستشفى الفارابي بوجدة، المستشفى الجامعي ابن رشد، والمستشفى المحلي سيدي بنور، وقطب رابع كنت قلتو أمامكم في المجلس الموقر بمراكش، هذا الأخير سيعرف أول تجربة جديدة في المغرب وهي استعمال مروحية طبية لنقل الحالات الاستعجالية، وخاصة بالمناطق التي تعرف تضاريس وعرة وذلك في محور 300 كلم.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. فريق التجمع الوطني للأحرار لكم الكلمة.

المستشار السيد توفيق كيل:

شكرا السيد الوزير على تفضلكم بهذا الجواب.

السيد الوزير، احنا لا نشك في قدراتكم، واحنا نعرفكم أنكم ابن هذا القطاع وتعرفون جيدا القطاع والوضعية الكارثية اللي كيعيشوها المستشفيات.

تعمدنا اليوم، السيد الوزير، نطرحو عليكم هاذ السؤال تزامنا مع تنزيل نظام المساعدة الطبية اللي أعطى صاحب الجلالة نصره الله الانطلاقة ديالو بمدينة الدار البيضاء، واللي استبشروا فيه جميع المغاربة خيرا، ولكن، السيد الوزير، نخشى فشل هذا النظام للأسباب التالية:

أولا، الخصاص الفادح في الموارد البشرية، وغياب التكوين المستمر للفئة التي تعمل في أقسام المستعجلات، رغم المجهودات التي تقوم بها الوزارة؛

ثانيا، غياب بنيات تحتية لمواكبة العمل على تحسين الخدمات.

السيد الوزير، من العار أن مدينة بحال مدينة الدار البيضاء يتواجد بها جوج سكانيرات، سكانير ب (CHU) في آنفا وسكانير بعين السبع، ومع كامل الأسف هاذ السكانيرات كيخدموا 4 أو 5 أشهر في العام، ودائما فين ما كيمشيو الناس السكانيرات خاسرين.

لا وجود لقاعة الصدمات، وأنتم تعرفون الأهمية ديال قاعة الصدمات، السيد الوزير؛

قاعة العلاجات غير مطابقة للمعايير؛

غياب الأمن رغم وجود الحرس الخاص.

هذا مشكل آخر، السيد الوزير، غياب ميزانية التسيير، وأنتم تعرفون

أن الميزانية ديال سنة 2011-2012 ما توصلوش بها لا المستشفيات ولا المندوبيات، ومع كامل الأسف في الأسابيع السابقة توصلوا ببعض الميزانيات وجلها كانت خاطئة ورجعت للوزارة راها مازالت تصحح وباقي الناس كيتسناو؛

وانعدام روح المسؤولية عند بعض المسؤولين. إذن، السيد الوزير، واش ما كتشوفوش أنه حان الوقت أنكم تعيدوا النظر في بعض المسؤولين على القطاع، اللي مع كامل الأسف تولوا المسؤولية لا لكفاءتهم ولكن لغرض في نفس يعقوب.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

السيد المستشار المحترم، إعادة النظر احنا متفقين عليها، راه في وزارة الصحة كل حاجة مستعجلة، الوزارة كلها اللي قستيها خص الاستعجال. ولهذا، نبقاو في المستعجلات، المستعجلات زاروها أكثر من 4 مليون نسمة و700 سنة 2010.

ومن جهة ثانية، اللي خصني التأكيد عليه، بزاف الناس ومن هنا احنا كلنا، نؤكد على المستعجلات في المستشفيات، اللي خصنا نعرفو أن 63% مثلا ديال المصابين في حوادث السير يموتون إما في مكان الحادثة أو في الطريق إلى المستشفى، يعني أشنو هو؟ المستشفيات فقط 27%، 63% لا يصلون.

وهذا ما يدفعنا للتفكير في التكفل بالحالات الاستعجالية في أوقات معقولة، فالبرغم من إحداث مصالح للمساعدة الطبية للإنقاذ (SAMU)، اللي كاينين سبعة اللي باقي ما تفعلوش، يعني كاين النقل الصحي بين المستشفيات ما تيخرجوش لهاذ المصابين لتغطية التراب الوطني، كاينة في الرباط، البيضاء، فاس، مراكش، وجدة، أكادير، فمع الأسف فهي لازالت لم تلعب الدور الحقيقي للنقل الاستعجالي الأولي، ففي هذه الحالات يلزم على المستشفى أن يخرج خارج الجدران، خصنا دابا نمشيو بواحد الفكرة مانبقاوش المستشفيات 27% تيوقعوا وتنتسناوهم يجيو عندنا، احنا خصنا نمشيو عندهم، هذه هي الرؤية لأن تندويو على الثواني، تندويو على الدقائق، ما يمكنش يتسنى على ما يجي، خصنا احنا نخرجو عندو، طبيب، ممرض، مستلزمات وخصنا نبدلو هاذ الفكرة وهي 63%.

وفي الختام، لتسهيل عملية الاستعجال اللي احنا إن شاء الله معكم يد في يد للوقت من أهمية في الوزارة، راسلت رئيس الحكومة من أجل وضع رقم هاتفي مجاني، واقترحنا الرقم 111 بحال اللي كاين في الدول الأخرى باش إلى كانت المواطنة وأي حالة يعيط 111، ونتمناو أنه تفيد معكم، السيد المستشار، السيدات المستشارات المحترمات.

أنا كنظن متفائل ولو قلت المساعدة الطبية، هي معقول هاذ الشي اللي كتقول ولكن كنظن شوية ديال التفاؤل باش نتساعدو ويكون خير إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، وشكرا على مساهمتكم في هذه الجلسة المباركة.

ننتقل إلى السؤال الآني الموجه إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني حول وضعية عمال وعاملات الشركات المتعاقدة. الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

الأخوات المستشارات،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير، مرحبا بك وأهنئك للثقة المولوية الغالية وهي أول مرة كنشوفوك في هاذ المجلس الموقر.

السيد الوزير، لا يخفى عليكم ما تعيشه أو ما تعرفه بلادنا هذه الأيام أو مجرى هاذ التجديد واستنباط أو القضاء عفوا على البطالة، فلجأت عدة شركات ولجأت المؤسسات العمومية إلى التخلص من عمالها وإيقاف التوظيف وقوبل هذا النقص باستغلال شركات مناولة من الباطن (la sous-traitance) باش كينظفوا المستشفيات والإدارات العمومية.

الحالة ديال هاذ الموظفات والموظفين أو هاذ المستخدمين والمستخدمات حالة لا يمكن أن نقبلها إطلاقا في هذا العهد الجديد، سيما وغلاء المعيشة، سيما وكلنا نسعى إلى تحسين الوضعية الاجتماعية للسكان المغاربة قاطبة دون استثناء.

هاذ الشريحة، السيد الوزير، رغم المجهودات اللي كتبذلها وزارة التشغيل ورغم كل ما من مساعي للتخفيف من معاناة هاذ الشغيلة، لازالت - أقول - تقتل باستمرار. أنا أعيش في مدينة مكناس، المستشفى محمد الخامس مثلا، مستشفى مولاي إسماعيل، مستشفى بانيو، مستشفى سيدي سعيد، هذا أعطيت غير نموذج، أما إلى دخلنا للإدارات العمومية، باقي الإدارات سواء في التعليم أو في قطاع العدل أو في باقي الوزارات كنلقاو المآسي، حيث أن العاملات والعمال يتقاضوا أقل من 600 درهم دون التصريح لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، دون عطل، دون تحديد ساعات العمل.

هذا أظن سوف لن تقبله، السيد الوزير، نظرا لحنكتكم ولغيرتكم الوطنية، وسوف لن يقبله أي إنسان يعيش في هذا العام، اللي الطماطم وصلت واحد الثمن، بطاطا وصلت واحد الثمن، تكاليف المعيشة أصبحت

لا تطاق، فما بالك أن هذه الشركة همها الوحيد هو الربح على حساب الضعفاء. كتقول لي كيقبلوا، لا مناص لهم ولهن من العمل، لجؤوا لمحاربة البطالة ومحاربة الفقر والجوع يستغلون.

سؤالي وسؤال الفرق الاستقلالي هو أن تجتهد مرة أخرى وزارتكم، السيد الوزير، والبحث عن الحلول الناجعة ومسائل زجرية لإيقاف هاذ النزيف ولدي ما أقوله في إطار التعقيب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة للإجابة عن السؤال، تفضلوا.

السيد عبد الواحد سهيل، وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيد الوزير،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

أظن بأنه هاذ الشركات المتعاقدة كتخضع للقانون، لا يمكن نهائيا أن نعتبرها خارج القانون. المدونة ديال الشغل والأوفاق الدولية اللي أمضاها المغرب كتجعل على أن وجود هذه الشركات مشروع وتيخضع للقانون، وبما أنه يخضع للقانون فعليها أن تمتثل لقانون الشغل وللقانون الاجتماعي ما هياش خارجة عن السياق.

تيمكن تكون شركات ديال المناولة تتشتغل مع شركة أخرى أو مع إدارة عمومية، ولكن الناس اللي تيشتغلوا فيها خص يكون مصرح بهم في الضمان الاجتماعي، وتكون عندهم البطاقة المهنية ديالهم ويتقضاو الأجور كما ينص على ذلك القانون.

بطبيعة الحال، الوزارة كمسؤولة، كسلطة حكومية مكلفة بالتشغيل، عليها أن تقوم بواجبها في هذا المجال، وتكثف المراقبة والتفتيش، إلى غير ذلك من الوسائل اللي هي متاحة إليها، ومن دون شك على أننا أمامنا مازال طريق كبيرة لتحسين هاذ النشاط اللي كتديرو الوزارة، بدون شك على أن المجال ديال التفتيش والمجال ديال تطبيق القانون عندنا مجال تقدم ما نديرو جميع.

ولهذا، احنا كنحاولو نشتغلو أكثر فأكثر بتضافر الجهود مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، اللي هو عندو بعض المعطيات، وكنشتغلو الآن في الوزارة باش على الأقل فيما يتعلق بالإدارات العمومية ما يمكنش لها نهائيا تشتغل مع ناس ما تيحترموش القانون، نبداو بلي هو في الإمكانيات ديالنا، ثم باش الإدارات العمومية في المستقبل تبلغ عن الشركات اللي تيشتغلوا معها وتعطينا اللوائح ديال الناس والأرقام ديال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي باش يمكن لنا نعملو (le recoupement) باش يمكن لنا نعرفو اشكون اللي كيخدم في إطار القانون واشكون اللي تيشتغل خارج القانون.

وبدون شك على أننا غادي نحتاج تضافر الجهود ديال كل الفرقاء الاجتماعيين ديالنا وأننا الدولة ديال القانون تشمل أكثر فأكثر المجال الاجتماعي.

وشكرا على انتباهكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الوزير.

في الحقيقة أنا كنت كنتظر أن غادي تقول لي دابا غادي نكفض على دراعي ونهبط نقاوم هاذ الفساد. أنا راني تنقول الآن أننا كنتنظرو الحلول السيد الوزير. أنا عارف الآن، وفي أنفسكم أفلا تبصرون. في هاذ المجلس راه المنظفات ما تيتقضاوش الحد الأدنى للأجور، وغير مصرح بهن لدى الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي، واش ما كاين حتى شي مسؤول عنده حس وطني أنه كيدوز على الحارس أو كيدوز على المنظفة وما تيسولهاش اشحال كتقبطي آ بنتي.

خصنا الجرأة لمقاومة الفساد وخصنا تضافر الجهود ديال كل مسؤول وكل من موقعه. أنا كنتنظر منك، السيد الوزير، تقول لي (à partir de demain, je vais faire le nécessaire)، أنا ابتداء من الغد غادي ندير الواجب وغادي نهبط نقلب.

أرجوكم، السيد الوزير، احنايا هذا نداء وصراخ ديال واحد عندو الغيرة وباغي بلادو تعيش مزيان، وباش تكون هاذ البلاد، هي مكونات المجتمع كله بمختلف شرائحه، خصنا نضافرو الجهود.

أنا ما تنقصرش من المجهودات اللي كتبذلها وزارة التشغيل، غير أنني ألتمس مرة أخرى الرفق بحال هؤلاء أو هذه الفئة ممن يعذبون في الأرض، هاذو معذبين ومعذبات في الأرض.

أقول، السيد الوزير، رجاء نظرا للحنكة ديالكم ونظرا للدستور الجديد والتنزيل الجديد ونظرا للشفافية والحكامة والأساليب... كاع ذيك المصطلحات الرنانة، ألتمس أن تطبق وأن يخرج المسؤولون إلى الواقع ليراقبوا ما يروج في مؤسساتهم العمومية.

احنا مازال في شي ورش في الخلاء نقولو الله غالب، ولكن هذا مسؤول تيدوز صباح وعشية على المنظفة، ها الوسخ هنا، ها الزبل هنا وما يقولش واش عندك (CNSS)؟ واش عندك الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؟ واش عندك؟ واش عندك؟ واش الأجرة ديال 600 درهم الآن ومن 7 حتى 5 ديال العشية.

شكرا، أستسمحكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

أظن بلي أنا لست أقل حماسا وانفعالا أمام هذا الوضع الذي يخرق فيه القانون كثير شي بالنسبة لشغيلة وناس اللي مضطرين يخدموا فاش ما كان، بالظروف التي كيشتغلوا فيها، ولكن احنا في دولة القانون، احنا في دولة اللي لا يمكن للوزير بوحده، مع كل حسن النية اللي يقدر يكون عندها باش يحل المشاكل لوحده، خصنا نحلوها في إطار ديال تفعيل ميكانيزمات القانون، خصنا نوصلو باش هاد التملص من القانون نحاصروه حتى ينتهي نهائيا، كثير شي في المجال الاجتماعي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.ننتقل.. نقطة نظام؟ تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحمان أشن:

فقط، السيد الرئيس، نريد أن نسألكم عن السيد وزير التجهيز والنقل، هل سيكون حاضرا معنا في هذه الجلسة أم لا؟ وهل سينوب عنه أحد من السادة الوزراء؟

السيد رئيس الجلسة:

أخبرنا بذلك في بداية الجلسة، هو مبرمج.

المستشار السيد عبد الرحمان أشن:

لأنه مرتب في اللائحة في مقدمة البرنامج ديال اليوم.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة سيجيب عن الأسئلة الشفهية الموجهة للسيد وزير التجهيز والنقل والمدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، ولقد سبق لنا أن أخبرنا بها.

المستشار السيد عبد الرحمان أشن:

السيد وزير الشؤون العامة غير حاضر حتى هو.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. ننتقل إلى السؤال الآني الثاني، موضوعه ملاءمة التكوين مع توقعات سوق الشغل. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري لتقديم السؤال، فليتفضل أحد السادة المستشارين مشكورا.

المستشار السيد محمد تضومانت:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

السيدين الوزيرين المحترمين،

منذ سنوات ونحن نسمع أن سوق الشغل بالمغرب تتطور في اتجاه خلق فرص عمل لا تتوفر مؤهلات لدى مجموع العاطلين خريجي مختلف الجامعات والمعاهد الوطنية، منذ الدراسات التي قام بها مجلس الشباب والمستقبل في عهد الحسن الثاني شمله الله برحمته.

ومنذ ذلك الحين، تعاقبت حكومات مختلفة على تدبير الشأن العام الوطني، وتوالت المناظرات الوطنية حول التشغيل وكلها تتضمن توصيات بملاءمة التكوين مع متطلبات سوق الشغل، والتي خلقت حاجيات جديدة وتكوينات لم تكن حاضرة سواء في التكوين المهني أو التعليم العام.

وتعرف بلادنا مشاريع استثمارية كبرى، كإحداث مناطق صناعية حرة متخصصة كالقطب الصناعي الفلاحي، هذه البنيات التي ستستقطب الاستثمار الأجنبي، لا تواكبها عملية إحداث المعاهد المتخصصة لتكوين يد عاملة مؤهلة، وعمليات مراجعة التخصصات الموجودة بمراكز التكوين المهني.

هل هناك مجهود تقوم به الحكومة لتدارك هذا الخصاص؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة للإجابة على السؤال الثاني.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم، شكرا على سؤالكم. ابغيت في البداية نذكر بالتطور اللي حصل في المجال ديال التكوين المهني في العشر سنوات الأخيرة: عدد المتدربين اللي دخلوا لهذا النظام ديال التكوين المهني تضاعف، مر من 159 ألف 2000-2001 إلى 305.000 وأكثر شوية في 2010-2011، كاين تطور أكثر من 320 شعبة اللي فيها تكوين مهني.

ونظرا للطلبات اللي كانت مع كل الخطط اللي دارتها بلادنا، سواء في المجال الصناعي أو في مجال السياحة، تمت المواكبة ديال هاته الطلبات.

وبالنسبة للقطاع ديال السيارات مثلا، كاين مشاريع ديال بناء واحد العدد ديال المراكز، منهم المركز اللي تكلمت عليه في السؤال ديالك اللي هو غادي يكون في أولاد بورحمة في منطقة القنيطرة، هاد المشروع هذا كاين اتفاقية فيما يتعلق به بين وزارة التشغيل والتكوين المهني والوزارة ديال المالية والوزارة ديال التجارة والصناعة والتقنيات الحديثة باش نعملو معهد تماك، هاذ المعهد اللي غادي يواكب المنطقة الحرة اللي غادي نديرو وغادي يكون بشراكة دولية باش نعملو مركز تماك، وعندنا جوج في طنجة وواحد في الدار البيضاء وواحد غادي يكون في منطقة القنيطرة اللي هي غادي نتكلم عليها.

إذن كنتسناو 225 متدرب في هاذيك المنطقة وغادي يبدا في الأفاق اللي هي مرصودة إليه، احنا في البدايات ديالو لأن أمضيت الشراكة وغادي نوصلو إليها.

أما في الملاءمة، يمكن نقول لك بأن التكوين المهني ولله الحمد العدد ديال المتخرجين منه كيلقاو شغل لا بأس به وربما يكون أحسن، ولكن تيوصل حتى لـ 70% في بعض التكوينات، وهذا شيء مهم، وكاين اللي 100% بعد كتكون عندنا شراكة مع القطاع الخاص أو كنكونو شبان وشابات اللي كاين العمل ديالهم موجود.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. التعقيب للفريق الدستوري.

المستشار السيد محمد تضومانت:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

شكرا على جوابكم، وأغتنم هذه المناسبة لإثارة انتباهكم إلى المناطق الجنوبية للمملكة، حيث تزخر أقاليمنا الجنوبية بإمكانيات اقتصادية هائلة في مجال الصيد البحري والمعادن والسياحة أيضا، لكن شباب الأقاليم الصحراوية لا يجدون مراكز التكوين المهني ومعاهد متخصصة للتكوين والتأهيل للعمل في هذه المجالات، كما أن المستثمرين يعانون صعوبات كبيرة في إنجاز مشاريعهم بفعل ارتفاع فوائد التمويل أو ارتفاع الضرائب.

لذلك، نناشد الحكومة إلى إقامة مناطق حرة للصناعة والاستثمار حتى يستفيد المستثمرون من إعفاءات وحتى تتمكن المنطقة الجنوبية للمملكة في جلب الاستثمار المنتج للشغل لفائدة الشباب الصحراوي الذين يعاني من البطالة والفقر والتهميش، وكمثال على ذلك منطقة عمالة طاطا وعمالة أسا وعمالة زاكورة اللاتي تفتقران لمناطق صناعية من شأنها حل أزمة البطالة وتشغيل أفواج العاطلين من أبناء المنطقة.

والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

السيد المستشار، ابغيت نفسر بأن قطاع التكوين المهني ما تيمكنلوش يعمل تكوين بلا ما يراعي المنفذ ديال هذاك التكوين ديالو. إذا غادي نكونو شبان وشابات خصنا نعرفو بأنهم كاين الإمكانيات باش يوجدوا عمل، وغالبا كنفضلو تكون الشراكة مع المستثمرين اللي غادين يجيبوا المشاريع أو كيمكن في بعض الأوقات نسبقوهم احنا باش نوريوهم بأن هناك يد عاملة مؤهلة، فالمغرب كله ديالنا، سواء الأقاليم الجنوبية، كله يستحق العناية، وكل القطاعات تستحق العناية، واحنا رهن الإشارة ويمكن لنا في أي حال يمكن نتصلو إذا كاين أشياء ملموسة مرحبا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير على مساهمتكم في هذه الجلسة.

ننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الصناعة التقليدية، والسؤال الأول حول الأزمة التي يعيشها قطاع الصناعة التقليدية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال، فليتفضل مشكورا.

المستشارة السيدة لطيفة الزيواني:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات المستشارات،

السادة المستشارون،

السيد الوزير المحترم لقطاع الصناعة التقليدية، لا يخفى على أحد أن الأزمة المالية العالمية بدأت ترخي بظلالها الثقيلة على النسيج الاقتصادي الوطني لتمس كافة القطاعات الحيوية للبلاد، ومن بينها قطاع الصناعة التقليدية الذي لا يعتبر فقط مجالا لتوفير مناصب شغل لشرائح واسعة من المواطنين، ولكن أيضا مرآة تعكس ثراء الحضارة المغربية، فضلا عن كونه رافعة أساسية لقطاعات أخرى لا تقل أهمية كالقطاع السياحي على سبيل المثال.

لقد أصبح قطاع الصناعة التقليدية يئن تحت وطأة هذه الأزمة المالية وكذا تأثيرات التحولات السياسية في العالم العربي، ويعاني أشكالا متنوعة من العجز والضعف، تجلت أساسا في ركود الأسواق والتراجع المهول في الإقبال على المنتوجات التقليدية الوطنية، مما استتبع بالضرورة انعكاسات وخيمة على العاملين بالقطاع وأسرهم، مستهم في استقرارهم المادي والمعنوي.

وعلى ضوء ذلك، ودون الدخول في التفاصيل التي لا شك أنكم، السيد الوزير، مطلعون عليها ومدركون لخطورتها، نسائلكم عن الإجراءات والتدابير الاستعجالية التي تعتزم وزارتكم والحكومة الموقرة اتخاذها من أجل إنقاذ الصناعة التقليدية الوطنية من براثن الأزمة المذكورة وتحصين هذا القطاع من كل ما من شأنه أن يهدد استقراره ويضعف أدواره الاقتصادية والاجتماعية الحيوية وكذا تثبيت مكتسبات العاملين فيه.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة. لكم الكلمة، السيد وزير الصناعة التقليدية، للإجابة على السؤال، تفضل.

السيد عبد الصمد قيوح، وزير الصناعة التقليدية:

شكرا السيد الرئيس.

زملائي الوزراء المحترمون،

السادة والسيدات المستشارون المحترمون،

قبل الإجابة، أريد أن أتقدم بالشكر للفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين والسيدة المستشارة على وضعها هذا السؤال.

الحقيقة السؤال الموالي كذلك، السيد الرئيس، كاينة وحدة الموضوع ولكن لا بأس، تعميما للفائدة، كنا ارتأينا أن تكون وحدة الموضوع، ولكن على كل حال سوف أجيب على السؤال.

للتذكير، السيدة المستشارة، فإن برنامج عمل وزارة الصناعة التقليدية يستند على إستراتيجية 2015، يعني هذه الإستراتيجية هي خارطة الطريق التي نتوفر عليها الآن الخاصة بالصناعة التقليدية الفنية ذات الحمولة الثقافية التي انبثقت عن تشخيص ميداني، والتي تم التوقيع على عقد البرنامج الخاص بها بتاريخ 20 فبراير 2007 تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة نصره الله.

إلى متم 2010، واستنادا إلى المعطيات والأرقام التي يتوفر عليها المرصد الوطني للصناعة التقليدية الذي تم إحداثه من أجل تتبع وتنفيذ هذه الإستراتيجية، يمكن الحديث عن نتائج جيدة على مستوى نمو قطاع الصناعة التقليدية، رغم بوادر الأزمة الاقتصادية الداخلية وكذلك الخارجية.

سجل رقم المعاملات الإجمالي للقطاع نموا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة بنسبة نمو وصلت إلى 15%، أي 16 مليار درهم سنة 2010 مقابل 10,38 مليار درهم سنة 2007، إذن النسبة ديال 16% يمكن أن نعتبرها بأنها نسبة مهمة.

سجلت المقاولات الصغرى، السيدة المستشارة، والمتوسطة للصناعة التقليدية وتيرة نمو متزايدة، أكثر من 600 مقاولة جديدة إلى حدود نهاية 2010، علما بأنه سوف نتوصل بعد أسابيع بالأرقام اللي هي في تزايد، ديال خلق مقاولات جديدة ديال الصناعة التقليدية، حيث تمت بلورة هذه الإستراتيجية، وهذا دليل على مؤهلات القطاع وفرص الاستثمار المتاحة سيما أمام الشباب المقاول.

بناء على ما سبق ذكره، يستنتج أن تداعيات الأزمة العالمية على قطاع الصناعة التقليدية بقيت محدودة إلى غاية متم 2010، علما بأن أوج الأزمة شهدته البلاد والقطاع كسائر القطاعات في سنة 2011 وبطبيعة الحال في الأشهر الأخيرة، الشيء الذي يوضح الدور الذي تلعبه السوق الوطنية في تسويق المنتوج التقليدي، إذ أكدت نتائج الإحصاءات الجهوية للصناع التقليديين التي تم القيام بها وكذلك نتائج الدراسة حول احتساب المؤشرات الإستراتيجية للقطاع استحواذ السوق الوطنية على أزيد من 80% وهذا مؤشر إيجابي، بحيث أنه التسويق الخارجي لا يمثل إلا 20%، بطبيعة الحال غادي يكون عندنا مناسبات للتطرق للإستراتيجية الجديدة التي سوف تنهجها وزارة الصناعة التقليدية لتطوير السوق الخارجية التي لا تقل أهمية على السوق الداخلية.

الوزارة حاليا بصدد احتساب المؤشرات الإستراتيجية لسنة 2011 التي سوف تمكن من توضيح الرؤية أكثر، لأنه الأرقام اللي غادي نتسلموها من بعد أسابيع من عند المرصد الوطني هي اللي غادي تحدد لنا وغادي تكون محطة ديال التقييم واش غاديين في الطريق الصحيح أو يجب إعادة الإستراتيجية.

كما أن الحكومة اتخذت إجراءات هامة من شأنها تنمية القطاع..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. الكلمة في إطار التعقيب للفريق الاشتراكي.

المستشارة السيدة لطيفة الزيواني:

شكرا السيد الوزير على الإجابة.

فقط أنا أريد أن أذكر أن السؤال الذي طرحته هو يندرج في إطار سؤال آني، والإحصائيات التي تقدمتم بها هي تهم 2010، ونحن يعني في 2012، والأزمة ابتدأت في 2011، كنعرفو احنا الظروف والمناخ اللي كانت فيه، وفي نفس الوقت نحن لا نشك في المجهودات التي قامت بها وزارتكم الموقرة.

لكن رغم كل هذا، أقول بأن هذا القطاع لازال يئن تحت وطأة مشاكل ذات طابع تركيبي، ومازالت تلاحقه صنوف من البلاء، وأنا أتكلم لست كمستشارة برلمانية ولكن كصانعة في قطاع صناعة الخزف بالضبط.

الصناع التقليديون، السيد الوزير، مثقلون بالديون، وما ابقاو قادرين يخلصوا حتى شي حاجة، حاليا عدد من المشاغل هي كتسد وكاين واحد العدد من الصناع يشتغلون في ظروف جد صعبة، ومن هنا لشهور ربما أنه غادي يبداو يسدوا المشاغل ديالهم، يعني هاذي ماشي مسائل.. أنا لا أشكك في الإحصاءات ولكن أنا أعيش الواقع، وإذا كان شي نمو أنا راه تنشوفو على أرض الواقع.

لذلك، أقول أنه لابد من إستراتيجية إستعجالية، لا يمكن أن نتحدث الآن على أن غادي نديرو واحد الرؤية وغادي ننتظرو حتى نشوفو مثلا أشنو غادي تعطينا الدراسات والإحصاءات، إلى غير ذلك. الصانع التقليدي كيموت بالجوع، ما يمكنليش نمشي نقول له آ السي الصانع تسنى حتى نديرو الإحصائيات ديالنا وحتى نديرو المسائل ديالنا، ما يمكنش، لابد من واحد الخطة إستعجالية لإنقاذ قطاع الصناعة التقليدية وضمان الاستقرار.

أنا أعطيك واحد المثال، السيد الوزير، وهو يدخل في إطار الإخبار، توصلت بواحد العريضة طويلة موقعة من الصناع التقليديين للخزف بمدينة آسفي، بكل من هضبة الشعبة وتلال الخزف وطريق سيدي عبد الرحمن وثلاثاء بوكدرة، يصرخون، السيد الوزير، وكانوا غادي يديروا مسيرة إلى

الولاية ومسيرة إلى وزارة الصناعة التقليدية، وقلت لهم بأن المشاكل لا تحل بهذا الشكل.

بالنسبة لي كممثلة لقطاع الصناعة التقليدية، سأطرح السؤال على الوزارة الوصية، ولكن، السيد الوزير، هما كينتظروا منكم أجوبة دقيقة وحل، خصهم حل، وما يمكنش هما ينتظروا.

وللإشارة، السيد الوزير، راه كاين واحد المشكل فيما يخص الاندماج بين القطاعات الحكومية، وهنا غادي نرجع نعطي نموذج بمدينة آسفي، علاش؟ لأن هاذ المدينة كما وصفها أحد جهابذة التاريخ والذي وصفها بحاضرة المحيط، للأسف هي خلفت الموعد مع التاريخ وأدارت ظهرها للمحيط وتعيش العديد من المشاكل، يعني أن الإستراتيجيات الحكومية أقصت هذه المدينة من عدد من المشاريع، ما كاين لا طرقان، لا ربط سككي، لا حتى شي حاجة.

إذن هاذ المدينة مثلا معزولة، حتى إذا درنا واحد الخطة بالنسبة للصناع التقليديين كيفاش غادي يمكن لنا نضمنو واحد الرواج معين؟ كيفاش ممكن هاذ المستثمر يجي لهاذ المدينة مثلا؟ كيفاش هاذ السائح ممكن يجي لهاذ المدينة؟ كيفاش غادي نضمنو واحد الرواج اللي هو أكبر؟ وما هو في آسفي راه كنلقاوه يعني يستنسخ في عدد من المدن.

لذلك، السيد الوزير، أنا أؤكد على خطة مستعجلة، الصناع التقليديين راه ما يقدروش يتسناو، حاليا عندهم مشاكل ديال الضرائب، تراكمت عليهم عدد من الضرائب لأن ما قدروش يخلصوا، خصكم تشوفوا مع وزير المالية.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة. السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الصناعة التقليدية:

شكرا السيد الرئيس.

في الحقيقة، السيدة المستشارة، أنا لم أنتبه للسؤال ديالي، أنا متفق معكم على الأرقام، ولكن، السيدة المستشارة، خصنا نتفقو على واحد الحاجة.

قطاع الصناعة التقليدية نظرا للتركيبة ديالو، صعيب الضبط ديال الأرقام، أنا كنشبهو بحال قطاع الفلاحة، صعيب باش تضبط اشحال تباع وكيفاش تباع وفين تباع، لأنه هاذ الشي اللي اعطى الله في الصناعة التقليدية وفي (la mentalité) ديال الصناع.

إذن كيكون صعب باش تجمع الأرقام، ولكن إذا ما عندنا أرقام، راه ما نقدروش نقيمو واش امشينا في التوجه الصحيح، لأنه على الأرقام علاش كنبنى الإستراتيجية.

على كل حال، الإستراتيجية هي موضوعة، وغادي تنتهي في 2015، وهي اللي كتعتبر خارطة الطريق. بطبيعة الحال القطاع حسب المؤشرات اللي كاينة الآن لا توجد فيه أزمة خانقة، هناك بعض الحرف تعاني بطبيعة الحال من مشاكل، من أزمة تسويق، من أزمة تحسين المنتوج، وكاين في واحد العدد من المناطق، غير بالرغم من أنه ما جاش في السؤال اللي وضعتوه هنا.

فيما يخص آسفي، كونوا على يقين بأنه آسفي غادي تعطى لها واحد الأهمية خاصة، ما يفوق من 40 مليون ديال الدرهم كاستثمار لإعادة الاعتبار لحزف آسفي لتمكينه من مواكبة السوق العالمية، وكذلك لتحسين الجودة وتحسين ظروف العمل للناس اللي كيشتغلوا في الحزف مع البرنامج والميزانية ديال وزارة الصناعة التقليدية، وكذلك مع البرامج ديال التعاون الدولي بالخصوص مع برنامج الألفية الأمريكية اللي غادي يكون فيه التغيير ديال الأفران العادية بالأفران الغازية، كذلك غادي يكون فيهـــــا ذاك (le circuit de distribution) ديال الغاز.

إذن كونوا مطمئنين، السيدة المستشارة، آسفي غادي تاخذ حقها كسائر الجهات بل أكثر إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

السؤال الموالي موضوعه الإستراتيجية المستقبلية لوزارة الصناعة التقليدية من أجل تطوير القطاع. الكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الاستقلالي لبسط السؤال، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد محمد زاز:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني، أخواتي المستشارين،

السيد الوزير، نهنئك على الثقة المولوية اللي دار فيك صاحب الجلالة، ونتمنى لك النجاح في المهمة ديالك، وراه الصناع التقليديين كلهم كيتسناو الدعم والتشجيع ديالكم.

يعتبر قطاع الصناعة التقليدية جزءا لا يتجزأ من تاريخ وحضارة المملكة المغربية وشاهدا حيا على عبقرية صناعها التقليديين، وذلك لما يتميزون به من قدرة على الابتكار والإبداع والخلق.

إلا أن هاذ (...) تطور قطاع الصناعة التقليدية في بلادنا لا تعكس حقيقة البرامج التنموية المساهمة في بناء الاقتصاد الوطني، خصوصا وأن العديد من الأسر المغربية تعيش على ما تدره مداخيل هذا القطاع، وذلك رغم المنافسة الشرسة لعولمة المنتوجات الصناعية، الشيء الذي بات يستوجب تضافر كافة الجهود من الفاعلين والمعنيين بالقطاع وكذا الوقوف

على مواطن الخلل والعمل على مراجعة هذه الوضعية، وذلك بوضع إستراتيجية عمل مستقبلية، قوامها الإصغاء، أولا وأخيرا، إلى العاملين بالقطاع لكونهم أدرى بالمشاكل والحلول.

لذا، نسائلكم السيد الوزير المحترم:

ما هي الإجراءات العملية الفورية التي تنوي الحكومة القيام بها لبناء إستراتيجية مستقبلية لمراجعة نقط الضعف والخلل لقطاع الصناعة التقليدية ببلادنا وصون حقوق العاملين؟

ثانيا، ما هي التدابير العملية المزمع القيام بها لتثمين القطاع وجعله في مستوى المنافسة والعولمة؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. السيد الوزير لكم الكلمة للإجابة عن السؤال، تفضلوا.

السيد وزير الصناعة التقليدية:

شكرا. في البداية أريد أن أتقدم بالشكر للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية على اهتمامه بشؤون الصناعة التقليدية عامة، وكذلك للاهتمام بمستقبل الصناعة التقليدية والصناع التقليديين.

الجواب كما طلبت، السيد الرئيس، في الحقيقة سؤالين معا هما عندهم نفس التوجه، ولكن سوف أغتنم هذه الفرصة للحديث على ما أنجز وكذلك ما هو جديد، لأنه منذ تعييننا من طرف صاحب الجلالة منذ حوالي 3 أشهر، هناك تصور جديد في إطار التقييم ديال العمل ديال وزارة الصناعة التقليدية، بطبيعة الحال ما هو ايجابي سوف نستمر فيه وما هو لا يتماشى، لن أقول ما هو سلبي، سوف نغيره، ولكن بالاستشارة مع العاملين في القطاع، الاستشارة مع المنتخبين، المنتخبين الممثلين للقطاع سوف نستشيرهم، بدأنا بالاستشارة معهم وسوف نستشيرهم في جميع المحطات، سواء المنتخبين وكذلك الممثلين ديال الصناع والصناع بنفسهم.

دعم النسيج الإنتاجي للمقاولات، سوف نستمر في دعم الفاعلين المرجعيين اللي الآن وصلوا 11، بطبيعة الحال باش يوصل الفاعل المرجعي أو ما يسمى فاعل مرجعي يجب أن يصل إلى واحد العدد ديال المعايير اللي حددتها الوزارة ديال الصناعة التقليدية، سواء في رقم المعامـــــلات أو (les chiffres d'affaires)، كذلك الاحترام في تكوين الشركة باحترام المسائل ديال التقاعد وديال النظام الاجتماعي... إلخ.

وهاذ الفاعلين المرجعيين اللي كنعتبروهم غادي يكونوا هم القاطرة اللي غادي تجر الصناعة التقليدية فيما يخص الصناعة التقليدية التصديرية، علما بأنه كذلك عندنا تعاون مع ما يسمى بالفاعلين المتوسطين في الصناعة التقليدية وعندنا كذلك الصناع التقليديين الفرادى والتعاونيات النسائية، ويمكن أن نسميهم عموما الصناع التقليديين الفرادى.

التوقيع ديال اتفاقية شراكة مع مجموعة الأبناك في 2011، نحن بصدد تقييم مدى نجاعة هذه الاتفاقية، لحد الآن يمكن أن نقول أن هذه الاتفاقية لم تصل إلى الهدف المتوخى منها، وبدأنا الاتصال مع الأبناك لتفعيل بالفعل التمويل المباشر بالخصوص للصناع التقليديين الفرادى وكذلك للتعاونيات.

الاهتمام بالتعاونيات، بالخصوص النسوية، سواء في دعم دور الصانعة وكذلك بالبحث، وهذا هو اللي جديد، أننا بدأنا بتطبيق...

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. الكلمة في إطار التعقيب للفريق الاستقلالي.

المستشار السيد ناجي فخاري:

شكرا السيد الرئيس.

أخواتي، إخواني المستشارين المحترمين،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نشكركم، السيد الوزير، ولا نشك في المجهودات التي سوف تقومون بها باعتبارنا أننا ساهمنا في عدة اجتماعات معكم السيد الوزير.

ونشكركم جزيل الشكر على الاستشارة التي تقومون بها، خاصة مع المستشارين البرلمانيين وكذلك مع رؤساء الغرف، وكذلك مع الفاعلين في هذا القطاع.

من التدابير لتأهيل الصناعة التقليدية، السيد الوزير، هي هذه الإستراتيجية أو رؤية 2015. بطبيعة الحال تكلمتم عن الدعم الذي سوف ستقدمونه للتعاونيات وكذلك للفاعلين المرجعيين وكذلك الدعم للتصدير، وهذا شيء إيجابي بالنسبة لهذه الإستراتيجية.

لكن الحكومة السابقة عرفت شيئا ما من التعثر والوعود الفارغة، السيد الوزير، لذا نلتمس من سيادتكم لهذا القطاع من جديد الدعم الخاص:

- العمل على تحسين ظروف العمل للصناع وتحسين المداخيل، وذلك عبر التكوين المهني ودعم التكوين النظامي والتدرج المهني؛
- دعم تبادل الخبرات والتعاون بين الغرف الوطنية والدولية؛
- دعم تنظيم المعارض الوطنية والدولية لأن الطمأنينة تقاس بالرواج؛
- اقتناء الوسائل والآليات للإنتاج من طرف الجمعيات والتعاونيات؛
- المساهمة في المحافظة على البيئة وذلك بدعم الصناع؛
- البحث عن المواد الأولية البديلة، وكذا المساهمة في اقتناء الآليات؛
- المساهمة في المحافظة على التراث وتحسين شروط الصحة والسلامة؛
- خلق أحياء صناعية وذلك للمساهمة في الاستثمار في هذا القطاع؛
- وكذا خلق المزيد من مناصب الشغل لمحاربة البطالة.

الدعم المادي هو الأساس السيد الوزير، لأن قلتم، السيد الوزير، الأبناك، فالأبناك هناك بعض الصناع اللي أعطي لهم الدعم من طرف الأبناك، ولكن كانت هناك قروض بنسبة عالية، وكاين بعض الصناع اللي

لم يستفيدوا من هذا الدعم. لذا، لابد من الدعم الخاص، فالحكومة خصها تراعي الجانب الاجتماعي ولكن المشكل...

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الصناعة التقليدية:

شكرا.

سوف أتمم الجواب ديالي، السيد المستشار، بالخصوص فيما هو جديد.

كنظن بأنه التمويل وحده غير كافي، لأنه إلى مولنا الصناع اللي رأسمالهم هما يديهم والإبداع ديالهم، يجب أن نبحث معهم ونبحث لهم على أسواق لترويج منتجاتهم في ظروف، يجب إقصاء ما يمكن إقصاؤه من الوسطاء، بالنسبة للفاعلين المرجعيين قادرين على روسهم، ولو المسؤولية ديال الوزارة هو البحث على أسواق جديدة وبدأنا في نهج سياسة جديدة لتسويق المنتوج التقليدي الممتاز في أسواق لم تكن مغربية، كأمريكا الشمالية، روسيا، بيلاروسيا، أوكرانيا. سوف ننظم معارض بمعايير جديدة وبدفتر تحملات واضح، لمن يريد أن يشارك ها هما الشروط ديالو.

ما غاديش ننساو الصناع التقليديين الفرادى، الصناع التقليديين الفرادى كذلك في بحث إمكانية التسويق ديالهم على المستوى ديال الخارج، ابدينا بالدراسة ديال ما يسمى بالتجارة المنصفة أو التجارة العادلة و(Fair trade)، اللي غادي تهم هاذ (les coopératives) النسائية والصناع الفرادى لربط اتصال مباشر مع أسواق خارجية بدون وسطاء، لأن هاذ النظام ديال التجارة العادلة واحد العدد ديال البلدان امشاو فيه ونجحوا فيه، فلم لا المغرب؟ لأنه الصناع التقليديين عندهم جميع الوسائل ديال النجاح.

فيما يخص التكوين المهني، اللي درنا فيه جديد هو عوض فاش الصناع التقليديين يجيو يتكونوا في مراكز، احنا اللي غادي نمشيو لهم وبالخصوص في العالم القروي، وبدأنا هاذي جوج ديال الأسابيع في الوحدة المتنقلة ديال الصناعة التقليدية اللي غادي تمشي لواحد العدد ديال المناطق اللي ما كان تيوصلها حتى واحد، بالخصوص النسيج التقليدي، الخزف، المجوهرات، للوصول إلى الصناع التقليديين ديال العالم القروي اللي ما كان كيوصلهم حتى واحد.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير على مساهمتكم.

ننتقل للسؤال الوحيد الموجه إلى السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة حول النجاعة الطاقية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لشرح السؤال. تفضلي أستاذة.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيد الوزير،

إن اقتصادنا الوطني يهتز على إيقاع سريع، إيقاعات متعددة ومختلفة بناء على ارتفاع أسعار الطاقة، وبالتالي أصبحنا نتحدث عن الطاقة الأحفورية، عن الطاقة النووية، عن الطاقة المتجددة أو الطاقة الشمسية البديلة.

وكذلك هناك مجموعة من القوانين التي عرضت على البرلمان بغرفتيه من أجل تسهيل الاستثمار في المجال الطاقي، كل هذه المعطيات تجعلنا نفكر جميعا في إستراتجية للطاقة أو للإنتاج الطاقي، لاسيما وأن المغرب له أحجار نفطية كثيرة ولكن إذا ما أراد أن يعدلها لتصبح مثلا نفط أو شي حاجة ستدعو إلى مصاريف كثيرة، ولكن لما لا نفكر في الانفتاح على الدول الرائدة في استعمال الأحجار النفطية في إطار مثلا صناعة الكهرباء، كما هو الشأن في إسبانيا حاليا.

إذن هناك مجموعة من المعطيات التي سهلت استعمال هذه الأحجار من أجل الطاقة. إذن إذا كنا دائما نهتز في اقتصادنا على الطاقة، فالأصل في تثبيت واستثباب الأمن الاقتصادي داخل وطننا لن يكون إلا بالتفكير في الطاقة.

لذا، نسائلكم في فريق الاستقلالي، ترى ما هي الإستراتجية التي أعددتموها أو تفكرون في إعدادها لمواجهة مشكل الطاقة ولتشجيع الاستثمار الطاقي الذي لا يعتمد على استيراد المواد الأولية؟

وشكرا .

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة. لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد فؤاد الدويري، وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة المستشارة المحترمة،

هذا مشكل مهم، لأنه الإستراتجية الطاقية لبلادنا هي من أهم الاستراتجيات لدعم التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في بلادنا.

كما تعلمون هناك إستراتيجية طاقية من البنود ديالها المهمة هي بناء باقة طاقية متنوعة، في هذه الباقة الطاقية الطاقات المتجددة يعني هي في صلب تصورات الحكومة، وكذلك هاذ الباقة الطاقية غادي تمكننا من تلبية الطلب المتصاعد على الطاقة على الصعيد الوطني وكذلك الحفاظ على البيئة، وكذلك وأخيرا تقليص تبعيتنا للخارج، وهذا في سؤالكم أشرتم إليه السيدة المستشارة.

في هذا الصدد، والتصريح الحكومي كان واضح بهذه النسبة، كاين برامج لتنمية الطاقات المتجددة، وسأشير إلى 2 برامج مهمة من خلال إنجازها:

أولا، المشروع المندمج للطاقة الريحية، والمشروع المغربي للطاقة الشمسية، وهذه البرامج غادي يمكنونا في أفق 2020 ل:

أولا: تقليص استيراد حاجياتنا من الطاقات وتوفير ما يقابل 2,5 مليون طن من المواد البترولية؛

ثانيا: غادي يمكنونا هذه البرامج من تجنب انبعاث ما يناهز 9 مليون أطنان من ثاني أكسيد الكاربون، وهذا مهم جدا.

أما بخصوص الطاقة الكهرومائية، كما تعلمون المغرب كان من الرواد على الصعيد الإفريقي وعلى الصعيد الدولي في الطاقة الكهرومائية، فأيضا عندنا في برنامج 2016 -2017 إن شاء الله غادي يكون إنجاز محطة الضخ ديال عبد المومن، وثانيا مركب كهرومائي "لمدز منزل" اللي الجهد ديالو 170 ميغاواط.

وبإنجاز هذه البرامج في أفق 2020 غادي تكون الطاقات المتجددة تمثل 42% من مجموع القدرة المنشأة في المغرب الإجمالية في أفق 2020، 14% في كل شق من الطاقة، 14% في الشمسية، 14% في الريحية، و14% في الكهرومائية.

وكما أشرت لها، السيدة المستشارة المحترمة، كان منذ هذه السنوات القريبة إنجاز أو إصدار عدة قوانين في هذا الصدد، منها القانون 13.09 للطاقات المتجددة اللي أعطى الانطلاقة في الاستثمار وخاصة في الاستثمار الخاص في هذا المجال ديال الطاقات المتجددة، وكذلك قانون إصدار الوكالة المغربية للطاقة الشمسية، تعرف ب (MASEN)، وكذلك قانون آخر لتحويل وكالة (CDER) إلى وكالة تنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية (ADEREE)، وهذه القوانين كلها أعطت انطلاقة جديدة للإستراتيجية الوطنية للطاقات المتجددة.

ونشير أيضا إلى النجاعة الطاقية،عندنا واحد البرنامج اللي الهدف ديالو هو تحسين النجاعة الطاقية ب 12% يعني تخفيض استهلاكنا للطاقة ب12% في أفق 2020.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الفريق الاستقلالي من أجل التعقيب.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الزميلتين والزملاء المستشارين،

أنا بغيت نشكركم، السيد الوزير، على الجواب ديالكم الذي ذكر المجلس الموقر ومن خلاله الرأي العام بالبرنامج الحكومي وما يذهب إليه في هذا المضمار من حيث تشجيع القضية ديال الطاقة ومعالجة هذا المشكل، الذي يعد من المشاكل الأساسية ببلادنا باعتبارنا مستوردين للطاقة، وهذا كذلك يطرح إشكالا كبيرا من حيث الارتفاع ديال الأثمنة وكذلك هذا يؤثر كذلك حتى في الاستراتيجيات المقبلة بالنسبة لجميع القطاعات باعتبار أن الطاقة هي شيء أساسي.

ولكن أنا أريد فقط أن أتناول هذا الموضوع من مقاربة أخرى، وهو النجاعة الطاقية وكيفية استعمالهاوخاصة أن المغرب يعرف في عدد كبير من المناطق عدة تقاليد وأعراف، انطلاقا من العمران إلى الحياة اليومية للمواطن، وأعطي مثالا أن هناك في المغرب العميق مثلا، وأنتم كنتم في تافيلالت أخيرا، رأيتم كيف هناك القصور منتشرة وهي بطابع تقليدي، والبناء كذلك يمكن من خلاله أن نقتصد الطاقة، لأن البناء بالطريقة التقليدية يقينا من البرد وكذلك من الحرارة في الصيف، وبطبيعة الحال لابد أن نشجع هذا النوع من البناء وفيه اقتصاد كذلك للطاقة.

بالإضافة إلى ذلك، هناك عدة برامج قد ابتدأت بها الحكومة السابقة، ونتمنى أن تذهبوا في هذا المنحى، وهو الاقتصاد عن طريق تشجيع ثقافة المصابيح ذات الاستهلاك المنخفض، وكذلك الاعتناء بالمناطق النائية والمراكز من أجل إدخال ثقافة جديدة (اسمح لي، السيد الرئيس، باقي عندي شوية الوقت، واحد 30 ثانية) هو استعمال الأطر الكفأة التي تزخر بها الوزارة وكذلك الوكالة ديال الطاقة المتجددة التابعة لكم، وهم تابعون للوزارة والوكالة من أجل تدعيم هذا البرنامج، وخاصة البرنامج المدعم منذ سنة 2005 من طرف الاتحاد الأوربي، الذي نود أن نعرف شيئا عما وصل إليه والذي كان يخص تفعيل هاذ البرنامج ديال الطاقات المتجددة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

النجاعة الطاقية هي من أهم بنود الإستراتيجية الوطنية الطاقية، لأنه أحسن تدبير للطاقة هو غير استهلاك الطاقة، إذا لم نستهلك الطاقة راه غادي يكون الاقتصاد 100%.

ففي هذا الصدد، هناك عدة برامج اللي تدبرها الحكومة والوكالة للنجاعة الطاقية، منها:

أولا: برنامج المصابيح ذات الاستهلاك المنخفض، والآن وزعنا أكثر من 5 مليون ديال المصابيح، وفي البرنامج ديالنا في أفق 2020 عندنا 20 مليون ديال المصابيح اللي خصنا نوزعو، والمكتب الوطني للكهرباء هو اللي وزع هاذ 5 مليون ديال المصابيح.

كذلك عندنا الساعة الصيفية، يعني التوقيت الصيفي، كذلك من برامج

النجاعة الطاقية لأنه غادي يمكننا من واحد الاقتصاد بمعدل 80 ميغاواط، وهذا مهم جدا.

وعندنا كذلك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومع الاتحاد الأوروبي برامج تعاون في ميدان النجاعة الطاقية. الآن نحن بصدد إنهاء دراسة لإرساء قانون للنجاعة الطاقية في البنايات، وهذا القانون غادي يكون مهم جدا وغادي يرجع لهاذ النقطة اللي قلتي، والآن درنا كتجربة بتمويل من الاتحاد الأوروبي، يعني مولنا تدابير النجاعة الطاقية في 9 ديال البنايات الكبرى بواحد الميزانية ديال تقريبا 8 مليون أورو، يعني تقريبا 90 مليون ديال الدرهم، لأن يكون واحد التجربة في النجاعة الطاقية، في تدابير النجاعة الطاقية في ميدان البنايات العمومية وبنايات للسكن.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، وأشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة.

ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة حول تطوير ودعم الطبقة الوسطى، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الله عطاش، عبد الإله الحلوطي، محمد رماش. الكلمة لأحد السادة المستشارين لبسط السؤال، فليتفضل.

المستشار السيد عبد الإله الحلوطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السادة الوزراء المحترمون،

بداية نتقدم بالتهنئة للسيد الوزير على تحمله لهذه المسؤولية، وخصوصا عندما تتعلق بالحكامة في بلد يعاني من قلة الحكامة في مجالات متعددة، فنتمنى لكم كامل التوفيق في مهامكم.

سياق السؤال، السيد الوزير، ربما كان في الوقت فاش تطرح وهاذي من المشاكل اللي عندنا، أحيانا تتأخر بعض الأسئلة، ولكن السياق اللي توضع فيه مخالف للسياق ولكن مع ذلك سأحاول أن أجعله مع هذا السياق.

لما كنطرحو سؤال حول الطبقة الوسطى، كنتذكرو خطاب ملكي والذي كان قد أشار فيه إلى ضرورة العناية بهذه الفئة. لا يخفى عليكم، السيد الوزير، وأنتم رجل اقتصاد، أهمية الطبقة الوسطى في تقريب الهوة الاجتماعية ما بين فئات المجتمع.

والملاحظ، السيد الوزير، أن هذه الطبقة الوسطى، منذ سنوات ونحن نشاهد تقهقرها إلى أوضاع اجتماعية مزرية، حتى أصبحت هذه الفئة تنافس أحيانا على بعض المنتوجات، نتكلم مثلا على المنتوجات ديال السكن أو غيرها، تنافس في هذه المنتوجات الطبقات المحدودة الدخل.

تعلمون، السيد الوزير، أهمية العناية بهذه الفئة بالطبع اليوم كاين مشروع القانون المالي فيه مجموعة ديال الإجراءات، نحن نتخوف أن بعض هذه الإجراءات ربما غادي تمشي في الاتجاه المعاكس لدعم هذه الطبقة.

ولذلك، نسائلكم السيد الوزير، عن سياستكم في تطوير هذه الفئة وجعلها فئة قادرة على أن تلعب دورها في هذا المجتمع، في استقراره، في تكسير الهوة بين فئات المجتمع وفي القيام بدورها في بناء هذا الوطن.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد محمد نجيب بوليف، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أود في البداية أن أشكر السيد المستشار المحترم من الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب على هاذ السؤال، واللي بالفعل يمكن أن يعتبر من الأسئلة الهامة في السياسة الحكومية الحالية.

لا يخفى عليكم أن المصطلح أصلا ديال الطبقة المتوسطة أو الطبقات المتوسطة، هذا الموضوع لم يتم تعريفه بطريقة دقيقة، وهذا الذي يجعل في كثير من الأحيان على أن التأويلات والتفسيرات التي تعطى هي حسب الجهات التي تقوم بهذه التأويلات والتفسيرات، فقط تكون الطبقة المتوسطة عند فئة معينة هي طبقة متوسطة لكن في القراءة الأخرى قد تكون من الطبقات اللي هي غير متوسطة، وبالتالي التعريفات هذا إشكالية أولية.

تعمل الحكومة الحالية على أن تقوم بإجراءات عملية للتحديد بالإضافة إلى الدراسات اللي كانت سابقا وخاصة ديال المندوبية السامية للتخطيط، بمعني أننا نمشيو في إطار تحديد حقيقي للطبقة المتوسطة في المغرب، باش ملي نكونو نتكلمو على الطبقة المتوسطة نتكلمو عليها كاملين ماشي غير الطبقات المتوسطة.

وفي هاذ الإطار تفضلتم وقلتم لنا أن هناك واحد النوع ديال التقهقر ديال هاذ الطبقات المتوسطة، فأنا المعطيات بالفعل المتوفرة والمعطيات اللي هي رسمية، هي تشير على أنه هاذ الطبقة المتوسطة أو الطبقات المتوسطة حسب التعريف الأخير ديال 2007 هي تمثل 66%،ثلثي الدخل المغربي، ثلثي الدخل وكتمثل حوالي ثلثي النفقة ديال الاستهلاك لكن تمثل أكثر من 72%من الادخار، وهذا يشير على أنه بالفعل المغرب يستثمر ويستثمر من خلال طبقاته المتوسطة، لأن المستوى ديال الدخل هو الثلثين، ولكن المستوى ديال الادخار هو 72%،بمعنى عندنا واحد 5 حتى 6 ديال النقط

على صعيد الدخل العام اللي كتوفرو هاذ الطبقة المتوسطة للمجتمع، واللي جزء منه تيمشي للاستثمار، وبالتالي هي قادرة وإن كانت، كما تفضلتم، تنافس في بعض الأحيان على بعض المنتوجات الاجتماعية، لكنها حسب المعطيات، هي قادرة على أن تكون طرفا حقيقيا في التنمية وفي النمو لأنها كتقوم بواحد الدور استثماري جد طيب.

أيضا فيما تفضلتم به حول المسألة ديال التقهقر، يمكن أن أقول أن المعطيات اللي هي رسمية اللي كنتوفرو عليها، هو أن الدخل المغربي خلال 12 سنة الأخيرة تزاد ب 4,3% سنويا، معدل ديال التضخم خلال 12 سنة 1,8 سنويا، بمعنى أن القدرة الشرائية والفارق بين تطور نسبة الدخل وبين التضخم تيبقى إيجابيا على المدى ديال الفترة ديال 12 سنة، وهذا اللي كيعطينا أن هذه الطبقة كانت في واحد المستوى وارتقت لأن عندنا واحد 2,5 ديال النقط اللي زادت في القدرة الشرائية، وهذا مؤشر أيضا إيجابي.

لكن أقول بالفعل على صعيد ما يعرف بالتوجه ديال المنحنى ديال تمركز الدخل وما يعرف بالمؤشر الجيني، أنا أتفق معكم على أنه بالفعل لازال هناك عمل حقيقي يجب أن يفعل من طرف هذه الحكومة، علاش؟ لأنه بالفعل لم يتضح حقيقة على أنه وقع نوع من التقريب بين الطبقات اللي هي فقيرة جدا ومهمشة والطبقات الغنية، بمعنى أنه بالفعل الآن هناك عمل يجب أن يقام به في هذا الصدد، وهذا اللي الحكومة حاليا بالفعل ستعمل على أن تقوم به في أقرب الآجال.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين من أجل التعقيب، تفضلوا.

المستشار السيد محمد رماش:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على إجابتكم المقتضبة والدالة، التي تؤشر على أن هناك اهتمام عميق بهاته الطبقة نظرا لمركزيتها ومحوريتها في الاقتصاد الوطني من خلال الأرقام التي تفضلتم بها.

ولكن يبقى، السيد الوزير، أن لهاته الطبقة كما تعلمون دور محوري في الاقتصاد الوطني، رغم أن هناك تحديات وإكراهات على المستوى الدولي وكذلك على المستوى الوطني. ولكن في هذا الأفق لابد من خطوات، بالطبع كمطالب دائما تبقى مرفوعة في أفق معادلة تتسم بالحكامة المطلوبة على مستوى منظومة الأجور، على مستوى مراجعة الضرائب، على مستوى التعويضات، إلى غير ذلك من القضايا.

ولكن ممكن، السيد الوزير، أن نفتح ورشا نعتقد أنه من الأهمية بمكان، وهو يرتبط بالشق الاجتماعي وما له علاقة بمؤسسات الأعمال الاجتماعية في مجموعة من القطاعات كمدخل لإصلاحات هامة، إن على مستوى النقل والسكن والتطبيب والتقاعد التكميلي وغيرها من القضايا، علما بأن الدولة تدعم ذلك ولكن في إطار المراقبة المطلوبة للحكومة لهذه المؤسسات الاجتماعية، بدءا بتعميمها، بمراقبتها، من خلال دفاتر تحملات، من خلال استراتيجيات، إلى غير ذلك، حتى أنه هناك الاختلالات الموجودة يمكن تجاوزها.

بهذا، السيد الوزير، عندنا تجارب في(ONE)، في السكك الحديدية، خاصة إذا تكلمنا على مستوى التطبيب، ممكن أن تعمم مجموعة من التجارب.

وأعطي مثال فقط، السيد الوزير، على مستوى التقاعد نعلم بأن ملي كيخرج واحد من هاذ عناصر الطبقة المتوسطة إلى التقاعد ينحدر من الطبقة المتوسطة إلى الطبقة الفقيرة، مما يفرض المراجعة كذلك على مستوى التقاعد، ونحن نعلم بأن هذا الملف من الأوراش التي تنتظر حكومتكم، آملين أن توفقوا في مسيرتكم.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب، تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

شكرا السيد الرئيس.

أكيد أن ما تفضلتم به هو من الإيجابيات التي لا يمكن إلا أن نشتغل عليها. تفضلتم وقلتم أن الطبقة الوسطى بالفعل هي طبقة الاستقرار الاقتصادي، نحن نقول أكثر من ذلك، نقول هي ضرورية للاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي وحتى الثقافي، لأن هي التي تعطي الركائز الرئيسية للمجتمع، وبالتالي هذا الاهتمام بالفعل، تفضلتو وقلتو أن هناك اهتمام ملكي، صحيح، خطاب العرش لسنة 2008 ركز على ضرورة تحسين هذه الطبقة المتوسطة والعمل على أن تكون بالفعل في إطار مقاربة تشاركية اللي خص تقوم بها الحكومة أنها توفر واحد المجموعة ديال الآليات للارتقاء بهذه الطبقة المتوسطة.

أنا، بعجالة، أقول بإن الحكومة اشتغلت على المسألة الأولى وهي تشجيع الارتقاء الاجتماعي لهذه الطبقة، وأيضا على جعل المدرسة في صلب هذا الارتقاء وهو "مدرسة التميز"، ما يمكنش نرفعو من هاذ المستوى إذا ابقى عندنا مستوى المدرسة في ما هو حاليا.

ثم أيضا اعتماد المقاربة السكنية، الآن هناك مقاربة سكنية اللي ابدات في سنة 2007-2008 ديال واحد المجموعة ديال الإنجازات السكنية للطبقة المتوسطة بثمن اللي هو معتبر.

أيضا فيما يتعلق بتجويد شبكة الحماية الاجتماعية، هذا اللي تكلمتو عليه

حول الورش الاجتماعي، نحن واعون كل الوعي على أن بالفعل هاذ الإشكالات المتعلقة بتجويد شبكة الحماية الاجتماعية، سواء فيما يتعلق بمؤسسات الأعمال الاجتماعية أو غيرها، هو ورش يجب أن يتم الاشتغال عليه بكل قوة لأنه سيمكن - حقيقة - من الحفاظ على مجموعة من الإيجابيات وأيضا المرتكزات اللي كيتبنى عليها المجتمع المغربي.

ثم أيضا العرض الصحي الذي تقدمه الحكومة أيضا الهدف ديالو هو أن نعمل على أن بالفعل هاذ الشرائح المجتمعية المختلفة، ومنها الطبقة المتوسطة حتى هي يكون عندها حظ في هذا المجال.

والحكومة، لتحقيق هذه الأهداف، قامت بمجموعة من الإجراءات، أولا على صعيد تطوير الطبقة المتوسطة، ولكن أيضا على صعيد العمل على رفع مستوى الطبقات الهشة باش توصل حتى هي لمستوى الطبقات المتوسطة. إذن كاين إجراءات على الصعيد الأول ثم على الصعيد الثاني.

من الإجراءات الرئيسية العمل على إصلاح نظام المقاصة بما تعلمونه من خلل، ثم أيضا تعزيز التآزر والتضامن الاجتماعي بين مختلف الطبقات عبر المساهمة المباشرة، وهذا اللي جا مثلا في القانون المالي الأخير.

ثم أيضا فيما يتعلق بالأسعار، وهذا سؤال اللي غادي يكون حتى هو في هاذ الحصة، إن شاء الله رب العالمين، غادي نعطي بعض الإجابات باش نوضح على أنه حماية الأسعار المغربية هي رقم رئيسي وأساسي في حماية قدرة الطبقة المتوسطة والطبقة الفقيرة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. السؤال الموالي موضوعه العراقيل التي تطرحها بعض الدوريات الوزارية. الكلمة الآن لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد توفيق كميل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كما تعلمون، السيد الوزير، فإن السلطة التنظيمية هي من اختصاص الجهاز الحكومي وبالتالي فإن ممارسة هذا الحق الدستوري يطرح بعض العراقيل في تطبيق القانون، غير أن بعض الدوريات التي يصدرها بعض المسؤولين، والتي تأتي من باب تيسير تطبيق القانون على أرض الواقع قد تكون في بعض الأحيان معرقلة للقوانين، وبالتالي يخرج القانون عن أسباب نزوله ويصعب تطبيقه، وقد يحدث أحيانا بعض التناقض والارتباك في تطبيقه وأحيانا يستعصى على المصالح الخارجية فهمه.

وفي حالات أخرى، يلجأ المسؤولون عن المصالح الخارجية إلى تطبيق الدوريات بشكل تعسفي ضاربين بالقوانين عرض الحائط، هذا القانون الذي يعتبر أكبر قوة من الدورية من الناحية التشريعية.

السيد الوزير: ما هي السبل الكفيلة التي ستعتمدها الحكومة لتفادي مثل هذا التضارب في تطبيق القوانين؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

أود أن أشكر السادة المستشارين المحترمين من فريق التجمع الوطني للأحرار على طرحهم لهذا السؤال، والذي بالفعل فيه مجموعة من الإشارات.

ولابد من التذكير، وهاذ الشي الحمد لله أنتم تعرفونه، لكن لابد من التذكير على أن هناك نوعين رئيسيين من المناشير، المناشير التي يصدرها رئيس الإدارة لتنظيم العمل داخل الإدارة، ومن خلالها كيعطي مجموعة من التوجيهات للموظفين اللي عندو واللي تحت سلطته، وخاصة فيما يتعلق بالعمل العام ديال الوزارة وأيضا عمل هؤلاء الموظفين، وهي في هذه الحالة إجراءات اللي هي داخلية فقط ولا تهم إلا الموظفين المعنيين فقط، بالتالي هذا شأن داخلي. ودأب الاجتهاد القضائي على هذه المناشير الداخلية غير المنشورة لا تلزم الغير ولا تمكن الغير من أن يحتج بها في مواجهة المواطن.

والمناشير الثانية، النوع الثاني، هو اللي ربما اللي داخل في السؤال ديالكم هو ما يعرف بالمناشير التفسيرية التي تصدرها الإدارة لتفسير مقتضيات قانونية أو تنظيمية، التي تتطلب مجموعة من الإيضاحات بالنسبة للمصالح المكلفة بالتطبيق، وهي ترتبط أساسا بالوثيقة الرئيسية لنص القانون أو المرسوم، الذي جاءت بهدف توضيحه.

كما أنه إذا تبين أنها تخالف أو تعارض فإنها تكون قابلة للمراجعة أو الإلغاء من طرف الإدارة التي أصدرتها أو أمام المحاكم الإدارية التي يمكنها أن تلغي القرارات المتخذة على أساسها، إذا ما تبين أن هذه المناشير التي تم اعتمادها لإصدار هاته القرارات مخالفة للقوانين أو الأنظمة الجاري بها العمل.

إذن هذا في إطار 2 ديال الأنواع ديال المناشير واللي هو مفترض وعلى حسب فهمي لسؤالكم هو أنه ركزتم على الجانب الثاني. وفي هذا الإطار يمكن أن أعطي جوابا فيه ثلاثة عناصر رئيسية:

فيما يخص السبل الكفيلة بتفادي التضارب في تطبيق القانون، هناك إجراءات عديدة يمكن أن نشير إلى بعضها، الإشارة الأولى هو أن الجهات القانونية التي يخول لها على الصعيد الحكومي الحسم في الجوانب القانونية هي نفسها التي تشرف على وضع مشاريع القوانين، ما هو تنظيمي وما هو تشريعي في إطار إخراج القانون بعد المصادقة عليه في البرلمان هو نفس الهيئة التي تشرف على الاثنين، وهي أيضا التي تتابع عملية التنزيل من خلال القوانين التطبيقية، وبالتالي يصعب أن نجد هناك تعارضا في عمل

الحكومة على الصعيد وعلى الصعيد التنظيمي.

ثم إن الإجابة الثانية تتعلق بحق الحماية ديال المواطنين، حيث أنه يتوفر المواطنون ومرتفقو الإدارة بصفة عامة على كل الوسائل القانونية المتاحة لكي تضمن لهم حقوقهم العامة.

النموذج إحداث المحاكم سنة 1993 التي تختص بالبت في طلبات إلغاء قرارات السلطات الإدارية بسبب تجاوز السلطات النزاعات المتعلقة بالعقوبات الإدارية، دعاوى التعويض عن الأضرار التي تسببها أعمال ونشاطات أشخاص القانون العام، وفحص شرعية هذه القرارات الإدارية وطلبات الإلغاء بسبب تجاوز السلطة المتعلقة بالمقررات الإدارية، الشيء الذي يكفل بالفعل للمرتفق تجاوز بعض الخروقات التي قد تقضي أو بعض المقتضيات القانونية ولا التنظيمية من طرف الإدارة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للفريق التجمعي.

المستشار السيد توفيق كميل:

شكرا السيد الوزير على تفضلكم بهذا الجواب.

السيد الوزير، احنا بالطبع كنتكلمو على المناشير التفسيرية، ولكن السيد الوزير لا اجتهاد مع النص، إذا كانت هذه المناشير التفسيرية خصها تفسر النص القانوني، ما تفسروش بالكيفية اللي كتجي على رأس المسؤول.

السيد الوزير، احنا كيصعاب في هاذ الوقت باش ندويو على دولة الحق والقانون، وفي هاذ الوقت هذا كنلقاو مسؤولين بحال المدير العام على الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية اللي كيفسر القوانين كيف ما كيبغي، وملي كتكلم معه كيقول لك سير بدل القانون، واش أنا القانون مصفي ونمشي نبدلو ؟

والغريب في الأمر، السيد الوزير، أنه في الشهور الأخيرة استطاع أنه يمرر واحد القانون اللي ما غيرش فيه حتى ذيك التجاوزات اللي كيدير هو.

اليوم، السيد الوزير، كيحاول يغني الوكالة الوطنية بالمال الحرام، وأنا أعي ما أقول، أنه مال حرام. مادام القانون ماشي من صفك وأنت كتلزم الناس أنهم يخلصوا شي حاجة اللي غير قانونية، إذن هذا لا يمكن أن نسميه بشيء آخر من غير المال الحرام.

السيد الوزير، هاذ المشكل ديال المحافظة العقارية طرحناه ما هي مرة ما هي جوج، ولحد الآن ما استطعناش نلقاو له الحل.

إذن، السيد الوزير، احنا من هذا المنبر كنطرحوه عليكم، واحنا مستعدين نزودوك بجميع المعطيات ونتعاونو معك، لأن هاذ الشي راه أضر بجميع المغاربة.

هاذ السيد هذا، السيد الوزير، كيمنع الناس وكيقول لهم مخالفات ديال البناء، في حين أن كنلقاو المدير ديال المحافظة هو باني شقة في السطح وخرج لها التيتر ديالو في إطار الملكية المشتركة، واش كاين شي منكر، السيد الوزير، أكثر من هذا ؟

إذن، السيد الوزير، احنا مستعدين نعطيوك المعطيات، وتتعاون معنا باش نحلو هاذ الإشكال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم. السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

هو لابد أن لكل إشكال عنده الحل. صحيح أن الإشكال الذي تفضلتم بطرحه يتعلق بالمحافظة العقارية، صحيح أن هذا الملف أثار عدة تساؤلات وكانت فيه مجموعة سواء على صعيد البرلمان أو حتى على صعيد بعض الهيئات في المدن التي يعاني أفرادها من الدورية الأخيرة، دابا ما بقاتش أخيرة وإنما أخذت في الزمن اللي جات عبر المدير ديال المحافظة العقارية.

أيضا ما يمكن أن يقال هو أنه إذا اتضح بالفعل على أنه هناك شطط في استعمال السلطة أو تعسف ديال مدير مركزي أو مسؤول من المصالح الخارجية كما تفضلتم في طرحكم للسؤال، فالأكيد أن هناك مجموعة من الإجراءات اللي هي إدارية وقانونية التي يمكن أن نسلكها للحصول على الحق الذي يطالب به المواطن.

هذا الموضوع مادام أثرتوه، أنا لم أكن مستعدا، لأن هذا موضوع بالفعل يتطلب معطيات، لأنه يتعلق بقضية معينة، بينما السؤال ديالكم كان سؤال يتعلق بالعقود في عمومها.

أكيد أنه بحصولنا على المعطيات الجديدة وجزء منها اللي تفضلتم به، أكيد أنه سنحاول إعادة النظر في الموضوع بما يعطينا حلا ملائما لجميع المرتفقين في هذا المجال.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

السؤال الموالي موضوعه غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، فليتفضل أحد السادة المستشارين مشكورا.

المستشار السيد محمد البطاح:

شكرا السيد الرئيس.

إخواني المستشارين، أختي المستشارة،
السيد الوزير المحترم،

لقد عرفت بلادنا موجة متواصلة من الغلاء، مست مجموعة من المواد الأساسية، بحيث أن هذه الزيادات في الأثمان عند الاستهلاك تؤثر بشكل سلبي على القدرة الشرائية للمواطنين، والتي جاءت في ظل أوضاع اجتماعية مزرية، كتفشي البطالة والفقر وجمود الأجور والمداخيل، وبالتالي يمكن أن تشكل اعتداء سافرا على الحق في العيش الكريم للمواطنين والمواطنات، وتؤدي إلى تأجيج مشاعر الغضب التي يمكن تصريفها بأشكال أخرى غير الاحتجاج والاستنكار.

وفي ظل تنكر البرنامج الحكومي للالتزامات التي جاءت في البرامج الانتخابية لأحزاب الأغلبية، وفي غياب مقاربة واضحة في إصلاح صندوق المقاصة، نسائلكم السيد الوزير: ما هو برنامج وزارتكم لحل هذا المشكل للتخفيف من الضغط على القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم والسادة المستشارين المحترمين من فريق الأصالة والمعاصرة على طرحهم لهذا السؤال،اللي بالفعل يعتبر من الإشكالات الرئيسية التي لا يمكننا إلا أن نهتم بها على صعيد المجال الحكومي، وبالتالي لا يمكن أن نقول أن هناك تنكرا، كما تفضلتم بذلك، من طرف الحكومة في هذا المجال.

كما أنني أود أن أذكركم، وتعلمون ذلك، بأنه ليس هناك جمود الأجور ولا للمداخيل، كما تفضلتم به، لأنه يعلم الجميع على أن هناك تطورا لا بأس به فيما يتعلق بهذه الأجور والمداخيل، لكن أكيد أن المحاور التي تشتغل عليها الحكومة هي محاور ثلاث:

- محاور ديال دعم المواد الأساسية وعدم الزيادة في أسعار المواد؛

- المحور الثاني هو تتبع الأسواق لضمان التمويل العادي، وبالتالي بالنسبة للمواد الأكثر استهلاكا، والتي تخضع لحرية السوق اللي فيها مبدأ العرض والطلب؛

- تكثيف عملية التحسيس والإجراءات الرقابية التي تقوم بها الحكومة في واحد المجموعة ديال الإجراءات.

فيما يتعلق بغلاء الأسعار، بالفعل هناك غلاء الأسعار على الصعيد العالمي وليس للحكومة دخل فيه كما تعلمون، لكن هناك جزء من الغلاء اللي هو متعلق بالمواد الداخلية واللي هو غادي نتحدثو عليه، بينما الجانب الآخر الذي يعلمه الجميع لا دخل للحكومة فيه.

ففيما يتعلق بالمحور الأول والمعطيات اللي عندنا متوفرة في المغرب خلال الثلاثة أشهر الأولى، آخر إحصاء اللي خرج، هو أنه التضخم في المغرب هو 0,5 في الثلاثة أشهر الأولى، بمعنى أنه إذا درنا أربع ثلاثيات غادي نلقاو نسبة التضخم في أواخر 2012 رغم ما يحصل خارجيا غادي توصل إلى 2%،وهذه نسبة جد محترمة، وهي أقل جدا حتى من التوقعات اللي جبنا في القانون المالي، وبالتالي نحن في 0,5 خلال الثلاث أشهر الأولى (يناير - فبراير – مارس).

في هذا المجال، الأسعار ديال المواد الأولية، الحكومة تقوم بدعم خاص على صعيد صندوق المقاصة وصل 52 مليار درهم سنة 2011، وهذا اللي جعل على أنه لو لم يكن هذا الدعم وهذا المجهود، إذن ما كاينش تنكر، لكانت النتائج ديال التضخم وديال القدرة الشرائية كبيرة جدا، لأن باش نعطيو 50 و52 مليار، وندعمو بها القدرة الشرائية هذا هو اللي يحافظ على الاستقرار ويعطي على أنه الأسعار ما غاديش تغلى، وهذا ما حصل.

النماذج هو أن آخر زيادة عرفها السكر، الزيادة في 89 كانت لا بأس بها، ومن 89 حتى 2006 عاد تزاد واحد الزيادة بسيطة جدا، من 2006 حتى 2012 ما كاينش الزيادة رغم أن الأسعار تزادت على المستوى العالمي بـ 250%.

أسعار المحروقات، كما تعلمون، المغرب قد يكون البلد الوحيد اللي ما زادش في الأسعار ديالو ديال المحروقات، علاش؟ لأن الدولة تقوم بدعم القدرة الشرائية، لأن الأسعار اللي عندنا في 2012 هي الأسعار اللي كانت في 2006 لما كان برميل البترول في حدود 43 ثم في حدود 60% في أواخر 2012.

وهذا يبين على أنه بالفعل الحكومة لا تتنكر، الحكومة تشتغل وتقوم بإجراءات اللي بالفعل الآثار ديالها واضحة على صعيد أن الأسعار لم ترتفع كما يمكن أن يفهم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

فريق الأصالة والمعاصرة لكم الكلمة في إطار التعقيب، تفضلوا.

المستشار السيد محمد البطاح:

شكرا السيد الرئيس. شكرا السيد الوزير على جوابكم.

من خلال جوابكم، السيد الوزير، والذي تفضلتم بسرده يتضح لنا على أن عدم الوضوح في المقاربة لإصلاح المقاصة، خصوصا أن هذا الصندوق يمثل ميزانا يصحح الاختلالات التي ربما ستعرفها أثمان المواد الأساسية، لأنه بخلاف ما جاء في ردكم فإنه ورد إلى علمنا من خلال التقرير الخاص

بالمندوبية السامية للتخطيط أن الغلاء مس مجموعة من المواد الأساسية، وخصوصا منها المواد الغذائية.

فخلال شهر فبراير عرف تزايدا ب0,5%بالمقارنة مع شهر يناير، بحيث عرفت ارتفاعات في المواد الغذائية على الخصوص، الحبوب 11,90%، السمك وفواكه البحر بنسبة 4,5%وكذلك القهوة والشاي بنسبة 2,5%، اللحوم بنسبة 1,5%.

واحنا كنعرفو المستهلك، السيد الوزير، على أنه كيمشي عند المحلات كيلقى أثمان متفاوتة، هذا كيبيع بثمن وهذا كيبيع بثمن، هذا ناتج عن العرض والطلب ولكن ابغينا نبينو من خلال هاذ الأسئلة واش هاذ الارتفاعات أصلا حقيقية أم أنها هذا جاء من تضارب في الأسعار للتجار.

شكرا السيد الرئيس والسيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد إن أردتم.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

السيد الرئيس،

ما غاديش نختلفو على جزء من الأرقام، لأن كاين أرقام رسمية، أنا عندي اللائحة ديال الأسعار من 13 إلى 19 أبريل بمعنى أنه هاذ الأسبوع اللي امضى جبت باش نكونو في الواقع الرقمي وجبت الأسعار ديال الثلاث أشهر الأخيرة، بمعنى أنه الأرقام اللي هي رسمية واللي كتوفرها المندوبية السامية للتخطيط وأيضا الوزارة ديال الداخلية وغيرها تشير على أن هناك منتوجات اللي ارتفعت أكيد.

ما يمكنش احنا في المغرب خدامين بالعرض والطلب، خدامين بالانفتاح التام وبالحرية التامة في الأسعار، وأن الأسعار ما غاديش ترتفع لبعض المواد، لكن هناك مواد كثيرة ومنها اللحوم ومنها بعض الخضر اللي هي لا بأس بها، عندنا أرقام اللي 10%-، 11%-، 6%-مثلا في (la viande caprine) اللحوم المتعلقة بالأرانب وغيره، لكن كاين بعض المواد اللي زادت، احنا متفاهمين، لكن الإشكال هو أن التوجه العام خلال الفترة ديال 3 أشهر الأخيرة هو التوجه نحو أننا وصلنا لـ 0,5%.

تكلمتو على مجموعة من المواد الأخرى، النموذج ديال الكهرباء اللي جاء في السؤال ديالكم والماء، تتعرفوا على أنه الحكومة في هاذ المجال، لأنه هناك تحركات شعبية، لأنه هناك بالفعل إشكالات تتعلق بهذه الفواتير، الحكومة قامت بإجراءين في الفترة الأخيرة، الإجراء المتعلق بإصلاح الظهير واللي غادي تستفيد منه مليون و300 ألف أسرة اللي غادي ينقص الفاتورة الكهربائية من 7 إلى 17%، والإجراء الثاني هو جاء في قانون المالية اللي غادي نحيدو فيه الضريبة على القطاع السمعي البصري واللي غادي يستفيد منه 4 ملايين و600 ألف نسمة، بمعنى غادي نقصو في الفاتورة مباشرة بعد التصويت على القانون ما بين 7 و24 درهم لكل أسرة، هذه إجراءات اللي هي عملية.

تكلمتو على إصلاح صندوق المقاصة، نحن نعتقد على أنه بالفعل دابا كاين إخوان في المعارضة، ويطلبون في بعض الأحيان أن نسرع، وهاذ الشي دابا اللي جاء في السؤال ديالكم على نظام المقاصة، وفي بعض الأحيان النموذج ديال القطاع السمعي البصري تنقولو لا، راه تم التسريع، فنحن واعون بأن هناك إشكالات في صندوق المقاصة، الإصلاح ديالو هو مركزي، نحن نأخذ بعض الوقت فقط لكي تتم الاستشارة حوله ولكي الحكومة يكون عندها تصور واضح، عندنا الآن هاذ التصور هو شبه واضح وغادي نعرضوه في الأسابيع القليلة إن شاء الله لكي تتم المصادقة عليه.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

ننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع التجهيز والنقل، وسيتولى الإجابة عنها بالنيابة السيد الوزير المكلف بالشؤون العامة والحكامة.

السؤال الآني الأول حول اختلالات شركة الخطوط الملكية المغربية، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الحميد السعداوي، عمر أدخيل، الهاشمي السموني، إدريس مرون. الكلمة للأستاذ عمر أدخيل.

المستشار السيد عمر أدخيل:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

وقف تقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2010 على اختلالات مالية وتدبيرية تعرفها شركة الخطوط الملكية المغربية، انعكست على توازنها المالي منذ سنة 2009، وازداد الوضع سوءا سنة 2010، فالنتائج السلبية تجاوزت كل التوقعات واتسمت بنمو ضعيف لرقم المعاملات بسبب الزيادة في أسعار التذاكر، مما يجعلها غير قادرة على منافسة الشركات العالمية المنخفضة التكلفة.

كما سجل التقرير تدهور مستمر للقيمة المضافة والرأسمال الذاتي مقابل الزيادة في نسبة الدين ووضعية حرجة في قدرة التمويل الذاتي، كما أشار إلى وجود منح امتيازات غير مبررة لأعضاء المجلس الإداري ومسؤولي الشركة المتقاعدين.

أما على مستوى تدبير الأسطول الجوي في شقيه المتعلقين بالاقتناء والاستغلال، فقد وقف التقرير على نقائص تهم تبرير الاستثمار في الأسطول الجوي والاستقلال وتفويت الطائرات.

السيد الوزير، ما هي إستراتيجيتكم لمعالجة اختلالات شركة الخطوط

الملكية المغربية أمام سوء التدبير وقيم الحكامة الرشيدة بشركة الخطوط الملكية المغربية؟ ألا تفكرون في إعادة النظر في كيفية رقابتكم ووصايتكم كحكومة وكقطاع حكومي مكلف بالنقل على هذه الشركة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة (نيابة عن السيد وزير التجهيز والنقل):

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدات والسادة المستشارين المحترمين والسادة المستشارين من الفريق الحركي على تقديمهم لهذا السؤال، واللي فيه ثلاث إشارات مركزية سأحاول أن أجيب عنها بعجالة.

تكلمتم عن سوء التدبير وغياب الحكامة الرشيدة، تكلمتم عن ضعف نمو المعاملات بسبب الزيادة في أسعار التذاكر، وتكلمتم عن وجود منح وامتيازات غير مبررة، هذا في إطار الخلل واختصرتم أنتم أيضا الجزء من التقرير الوارد عن المجلس الأعلى للحسابات.

الإجابة السريعة، الإجابة حول سوء التدبير وغياب الحكامة الرشيدة، هذا تيبقى تقدير ديال الفريق الحركي، لأن المجلس الأعلى للحسابات لم يذكر في أي لحظة عبارة "سوء التدبير وغياب الحكامة الرشيدة"، ما جاتش في تقرير المجلس الأعلى للحسابات.

النقطة الثانية، هو ضعف النمو ديال المعاملات بسبب الزيادة في أسعار التذاكر، أكيد أن النص اللي جاء في التقرير ديال المجلس الأعلى يشير إلى ضعف النمو المعاملاتي بسبب الزيادة في الأسعار، لكن أنا غادي نقرا عليكم العبارة، اللي جبتوها في سؤالكم، جاء في التقرير: "عرف رقم المعاملات نموا ضعيفا بين 2006- 2010 بنسبة 22%+، فواش النسبة ديال 22%+ هي نسبة ضعيفة؟

هذا هو السؤال الذي نطرحه، وخاصة أنه الخطوط الملكية المغربية، كما تعلمون، لم تعد هي الفاعل الوحيد على الصعيد الجوي وخاصة بعد السياسة ديال فتح الأجواء اللي كانت تقررت في 2004 واللي صادقنا عليه في 2006، ودخلت هناك مجموعة من الشركات سواء الاتفاقية هاذي أو الاتفاقية اللي درنا ديال تحرير الأجواء مع الاتحاد الأوربي، واللي عرفت أيضا زيادة صاروخية لأسعار ثمن الوقود، هذا الذي جعل المعطيات المتوفرة الآن أنه رغم ذلك نجحت الخطوط الملكية المغربية في الرفع من النشاط التجاري في حركة الرواج ليصل إلى 6 مليون مسافر في 2010 مقابل 3 مليون 2003 بمعنى التضاعف بين 2003 و2010.

كما استطاعت أن تطور شبكتها عن طريق 80 وجهة عبر العالم وأكثر من 2500 رحلة أسبوعية، المطار الدولي ديال الدار البيضاء أصبح مطار محوري بالنسبة للرحلات الجوية لحركة التنقل بين أوربا وإفريقيا، الرواج تضاعف ب 10 مرات في أفريقيا من 2003 إلى 2010، وهذا المطار ابغيناه يكون محور بمعنى (un hub) على الصعيد الإفريقي وأنه يكون صلة وصل بين أوربا وأفريقيا، رغم أن الأسعار ديال التذاكر عرفت واحد الانخفاض.

إذن إذا انخفضت الأسعار ديال التذاكر، أكيد أن رقم المعاملات ما غاديش يكون في المستوى لأنه رقم المعاملات هو عدد الرحلات في الثمن ديال التذاكر.

فيما يتعلق بوجود المنح والامتيازات غير المبررة اللي تفضلتو بها، الشركة لا تؤدي الآن أي امتيازات ومنح نقدية لصالح أعضاء المجلس الإداري، وقد ألغت الخطوط الملكية المغربية التعويضات نقدا منذ صدور الدورية ديال الوزير الأول في الحكومة السالفة في هذا الموضوع.

وانسجاما مع العادات الجاري بها العمل في هذا القطاع، فإن الخطوط الملكية تمنح تسهيلات للتنقل لفائدة أعضاء مجلس الإدارة، وهذه التسهيلات تكون محدودة وتدخل مجموعة من الاعتبارات في تحديدها مثل نسبة المشاركة، المداومة والمساهمة في اجتماعات المجلس الإداري.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة من أجل التعقيب للفريق الحركي، تفضل السي عمر.

المستشار السيد عمر أدخيل:

السيد الرئيس،

احنا بالفعل، السيد الوزير، أشرنا إلى سوء التدبير نظرا لعدة نقط:

أولا، بالنسبة للتركيز بالنسبة للخطوط الملكية المغربية على الرحلات الخارجية والدولية، بالفعل هناك مؤشر شيئا ما، ولكن بالنسبة للرحلات الداخلية.

فيما يخص النمو الذي أشرتم إليه بالنسبة ل22%، بالفعل لأن بالنسبة لعدم المنافسة هي التي جعلت بأن الخطوط الملكية المغربية يكون لها الحظ في هذا النمو. أين ذهبت (Jet4You) اللي كان منتظر على أساس بأنها تكون، واللي بطبيعة الحال سرطتها (RAM) بقدرة قادر.

كذلك بالنسبة للخدمات، لا داخل الطائرة ولا خارج الطائرة، كذلك في المطارات، لأن كذلك الشركة التي كانت أشارت عليها عدة مرات، والتي تم الاتفاق مع السيد المدير العام للخطوط الملكية المغربية في الكوركاس من أجل أن تكون هناك جهوية تتكلف فقط بالرحلات الوطنية.

بالنسبة كذلك للخدمات، لا بالنسبة لنقل البضائع، بالنسبة للأمتعة، بالنسبة لزبناء (RAM)، هناك تأخير فيما يخص هذه الخدمة.

هناك كذلك بالنسبة لجميع الرحلات، بالخصوص ما بعد 12 في الليل، دائما يكون هناك تأخير بالنسبة للمسؤولين عن نقل المسافرين من الطائرة

إلى المطار، هناك بعض المرات اللي تكون بالطائرة أكثر من 150 أو 160 شخص يأتون بحافلة واحدة من أجل نقل المسافرين.

هناك كذلك الكثير من المشاكل داخل (RAM) بالنسبة للموظفين ولا بالنسبة للعاملين في هذا القطاع كذلك.

إذن هذه المشاكل كلها ولم يكن هناك سوء التدبير؟ نعطيكم فقط، السيد الوزير، مثل شعبي عندنا يقول"نقل علي النعاجة وما كرهني بك".

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، السيد الوزير لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة (نيابة عن السيد وزير التجهيز والنقل):

شكرا السيد الرئيس.

أكيد أن كل شركة من الشركات ديال النقل وغيرها كتعرف بعض المشاكل، احنا ما يمكنش نقولو أن الشركة ديال الخطوط الملكية المغربية ما عندهاش مشاكل إجرائية متعلقة بمشاكل التأخير وغيره، هذا أمر على أية حال حاصل، ولكن ما تيدخلش في صلب الإشكالات العميقة اللي كيتكلم عليها التقرير ديال المجلس الأعلى للحسابات، وخاصة على أنه الإجراء اللي تعمل الآن هو أنه أنشئت خلية خاصة لتتبع عملية تنفيذ التوصيات ديال المجلس الأعلى للحسابات، واتضح خلال السنة الماضية على أن التوصيات زكت الخط السليم اللي ماشية فيه المؤسسة.

كتعرفوا على أنه تم التوقيع خلال شتنبر الأخير عقد برنامج (**contrat-programme**) بين الحكومة والشركة المغربية والخطوط الملكية المغربية، والهدف منه هو تحقيق توازن مالي وإعادة الهيكلة، بدأت تظهر نتائجه الأولية توقف الرحلات غير المربحة والمغادرة الطوعية لحوالي 1500 مستخدم، ومفترض أن التوازن المالي ديال الشركة في 2012 غادي نوصلو له في أواخر 2012.

كما أن الشركة باشرت مخطط إعادة الهيكلة ديال الأسطول، سحبت 10 طائرات وستزود الأسطول متوسط المدى ب 100% من طائرات الجيل الجديد، تستثمر 8,2 مليار درهم بين 2011 و2016 باش تقتني 19 طائرة، وذلك من أجل الاستجابة لحاجيات السوق ولتحديث وتشبيب الأسطول، وغادي نعملو على أساس أننا نديرو واحد التجانس بين الأسطول ديال الخطوط الملكية المغربية، ما يبقاش فيه 2 ديال الأنواع (Airbus) و(Boeing)، غادي نحاولو على أنه ندخلو في المرتكز ديال البوينغ باش نقللو من الإشكالات ديال مصاريف الصيانة وعدم تجانس الأسطول.

بالفعل هناك الآن إعادة التركيز على العمل الأساسي اللي هو النقل، فإذا لاحظتو الفنادق (Hospitality) وغيرها تتبيعها لأنه ما داخلاش في الاهتمام والصلب ديال هاذ المؤسسة. كما أنه تم إحداث واحد اللجنة اللي غادي تتابع هاذ الشي ديال الاستثمار للخطوط الملكية المغربية.

أما السؤال ديالكم حول التدبير ديال الشركة والدور ديال الوزارة في الإستراتيجية، فإن السيد المدير العام للشركة هو الذي يترأس المجلس الإداري للشركة وهو الذي يخول له صلاحية تطبيق وتتبع تدبير شؤون الشركة وفقا للقانون المؤسس لهذه الشركة وللقوانين المعمول بها في هذا الشأن.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. السؤال الموالي الاستثمارات الجديدة التي يقوم بها المكتب الوطني للمطارات، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق التجمعي، الأستاذ لعلج.

المستشار السيد الحبيب لعلج:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

أولا أريد أن أثير واحد النقطة فيما يخص تسيير هذه الجلسة؛ إذا تخلف الوزير فنحن نحتفظ بمركزنا في البرمجة، لأن حتى احنا عندنا التزامات، لأن في البرمجة ملي تفرقت علينا البرمجة في الصباح التزمنا هذا المساء بالتزامات دابا احنا الآن مخالفين عليها، لأن الحكومة ما التزمتش بالبرمجة أو الرئاسة، هذه نقطة فيما يخص التسيير.

مباشرة سأوجه سؤالي للسيد الوزير وهو الوزير المكلف بالحكامة ويمكنه أن ينوب عن السيد وزير النقل، ولكن أتمنى أن يجيبني في إطار شفافية مطلقة، لأنه أنا استمعت للرد ديال السيد الوزير في إطار الرد على الخطوط الملكية المغربية وهما قطاعين متشابهين لصيقين، ما نخفيش عليك أنه خشيت أن ألقي سؤالي لتفادي أن أسمع نفس الجواب الذي سمعته عن الخطوط الملكية المغربية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

يقوم المكتب الوطني للمطارات وفي إطار الصلاحيات الموكولة له بالعديد من الاستثمارات، خصوصا في بناء المطارات وإعادة إصلاحها وتوسيعها وصيانتها، إلا أنه خلال إنجاز هذه الاستثمارات تبين أن هذا المكتب لا يراعي التقاليد المعمارية المغربية الأصيلة، خصوصا وأن هذه المطارات هي أول ما يصادفه زوار المغرب القادمون من مختلف أنحاء العالم، حيث أنه من المفروض أن تكون هذه المطارات نموذجا لعظمة الفن المعماري المغربي وتميزه وتفوق المهندسين المغاربة في هذا المجال.

للإشارة، فإن هذه المنجزات التي يقوم بها المكتب الوطني للمطارات اعتراها العديد من العيوب في التصميم والبناء، جعلت المسافرين مستاءين من هذه العيوب التي تسود مطاراتنا الوطنية.

لذا، نسائلكم السيد الوزير: هل قمتم بمراقبة وتتبع إنجاز الاستثمارات في مطاراتنا الوطنية والتي نطمح أن تكون في مستوى المطارات الدولية، ومدى مطابقتها للمعايير الدولية المتعارف عليها في هذا الباب؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. السيد الوزير، الكلمة لكم للإجابة على السؤال، تفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة (نيابة عن السيد وزير التجهيز والنقل):

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم والسادة المستشارين المحترمين من فريق التجمع الوطني للأحرار على طرحهم لهذا السؤال.

ما يمكن أن يقال فيما يتعلق بالإنجازات ديال المكتب الوطني للمطارات، ثم أيضا مراقبة وتتبع إنجاز الاستثمارات والرقي بمطارات المغرب إلى مستوى المطارات الدولية، ثلاث إشكالات طرحتوها في السؤال ديالكم.

ما يمكن أن نجيب به هو أن المكتب الوطني للمطارات قام منذ 2004 بإنجاز العديد من المشاريع الطموحة، همت توسيع وتطوير المنشآت المطارية وتشييد عدة محطات جوية، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر المحطة الجوية مطار محمد الخامس، المحطة الجوية 1 مطار طنجة، المحطة الجوية 1 مطار مراكش-المنارة، المحطة الجوية مطار الرباط-سلا.

وتجدر الإشارة إلى أن جميع هذه المشاريع التي ينجزها المكتب يتتبعها فريق من المهندسين الأكفاء التابعين للمكتب الوطني للمطارات، وكذا مكاتب الخبرة والمهندسين المعماريين المغاربة، يؤهلهم تمرسهم وخبرتهم المتراكمة على التأطير الجيد للمقاولات وعلى التتبع الدقيق والصارم للأوراش، وهو ما يضمن إنجازها حسب المعايير والمواصفات المطلوبة والمتعارف عليها دوليا.

هذا، وتبرز المحطات الجوية والمنشآت المطارية التي شيدها المكتب أو تلك التي توجد في طور التشييد بتصاميمها العصرية.

إذن، السيد المستشار المحترم، ورأي الفريق المحترم هو أنه امشى نحو التشييد بالهندسة المعمارية والتصاميم العصرية التي تتميز بواجهاتها الزجاجية، وهذا اختيار لأنه يوفر الإضاءة الطبيعية كما يمكن من الاقتصاد من التكاليف الطاقية، لهذا مجمل مطارات المغرب فيها الطاقة البديلة التي تستعمل من خلال هذه التصاميم العصرية.

كما يساهم ما يعرف بالترتيب الذكي للمرافق ومختلف التجهيزات العصرية التي زودت بها المنشآت المطارية على التدبير الأمثل لتدفقات المسافرين وفق أحسن شروط الراحة، وهذا الذي جعل أنه مجموعة من المطارات ومنها أكادير، مراكش، وجدة، فاس، طنجة، الرباط-سلا، تحصل على شهادة الجودة (ISO)، وكذا حصول مطار محمد الخامس خلال السنة الفارطة على شهادة الجودة، وهذا دليل على أن المطارات المغربية أصبحت تضاهي، من حيث التقيد بأدق المعايير المتعلقة بجودة كبريات المطارات العالمية.

كما أنه في هذا المجال، لأن جاء في سؤالكم على أن هناك عيوب ديال التصميم والبناء، في هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن عمليات استطلاع الرأي التي يقوم بها المكتب الوطني للمطارات بشكل منتظم بغية تحسين خدماته لم تشر إلى استياء المسافرين بخصوص عيوب التصميم والبناء.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للأستاذ لعلج.

المستشار السيد الحبيب لعلج:

شكرا السيد الوزير.

أنا متأكد كثيرا أنه غادي يكون جواب في حكومة سابقة، أنه غادي يكون عندي نفس الجواب، لأنه أنا طلبت من السيد الوزير هل قمتم بزيارة؟ لأنني أتذكر بأنه في المغرب قامت ضجة أنه في فضاءات المطارات المغربية ما كاينش فضاء للعبادة. سير، السيد الوزير، إذا ابغيتي تصلي ادخل للدرجة الأولى أو في مطار محمد الخامس، إذا اجبرتي فين تصلي نقول لك باز.

هاذي أنا قلتها لكم، قوموا بزيارة، سيروا شوفوا كيفاش الأمتعة كتعطى للزبائن ولا للمسافرين، اخرج من الطيارة وادخل، ما تعرف راسك واش دخلتي لنيويورك ولا لأمستردام ولا لباريس، دايرين صور ديال شخصيات خارجة عن المغرب، واش احنا ما عندناش ابن بطوطة رحالة مغربي، أول ما نجي ندخل للمغرب نشوف شخصيات مغربية، ماشي في شخصيات خارجية، واش أنا دخلت للمغرب ولا دخلت للخارج آعباد الله؟

هل يرضيكم، السيد الوزير، وأنتم جئتم لحكومة جديدة، هل يرضيكم أن تأتوا من أمريكا أو إفريقيا وتدخلوا وتشوفوا صورة لشخصية خارجية على المغرب؟ واش المغرب ما ابقى لوش كيان؟ ما عندوش ثقافة؟ ما عندوش رجالات ديالو؟

نحن اعتبرنا التغيير هو الذي سيغير هذه الحياة اليومية ديال المغربي، هاذ الشي لا يكلفكم لا ميزانية ولا شيء، يكلف زيارة للسيد الوزير وينتبه للطابع مغربي، احنا ما قلناش لكم كله يكون فيه فن معماري مغربي، يكون فيه طابع مغربي، نشعرو براسنا بأنه كاين الزليج المغربي، نشعرو براسنا بأنه كاين الرخام المغربي، نشعرو براسنا بأنه احنا في مطار مغربي.

فيما يخص المشاكل التي تعرفها هاته المطارات، كتعرف بأنه المطارات كلفت الكثير ودابا كتقطر السيد الوزير. كتقطر، فلهذا أرجوكم، السيد

الوزير، لا تكتفوا بالرد اللي كتعطيكم الإدارات، لا تكتفوا بالرد اللي كيعطيوكم رؤساء المصالح، الله يخليكم ملي يكون عندكم شي سؤال هكذا، نفضل أنه تتأخروا في الإجابة وتديروا المراقبة، المراقبة الذاتية باش يكون عندكم الجواب أو تبعثوا الناس ديالكم،ديال المكتب ديالكم، ديال الديوان ديالكم ويجيبوا لكم الأخبار الصحيحة، لأنه إذا استمريتوا في الأجوبة كالسابق، المواطن المغربي لن يشعر بالتغيير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. السيد الوزير، لكم في إطار الرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة (نيابة عن السيد وزير التجهيز والنقل):

شكرا السيد الرئيس.

أنا أهنئ السيد المستشار المحترم لأن بالفعل في الرد ديالو أو في التعقيب بالفعل أعطى إشارات اللي هي قيمة، وفي نفس الوقت لن أدخل في الجدلية ديال الإصلاح وديال التغيير، لأنه بالفعل هو أن الأجوبة ديالنا هي مثل الأجوبة ديال الحكومات السابقة.

أنتم كتعرفوا، السيد المستشار المحترم، هو أنه التغيير هو مسلسل اللي تيبدا وما يمكنش ذاك الشي اللي غادي نديرو في التغيير غادي يتدار في ثلاث أشهر أو في 100 يوم أو في عام أو عامين، هذا نفس، وبالتالي نحن في بداية المشوار، وإن شاء الله رب العالمين التغيير سيحصل سيحصل.

هل قمنا بزيارة أم يجب أن نكتفي، أتصور، السيد المستشار المحترم، حتى أنا برلماني سابق منذ 2002 والآن وزير، وكتعرفوا أن المطارات تدخل في برنامجنا، يمكن نقولو كل 15 يوم، كل شهر، وبالتالي نحن جزء مما تفضلتم به، نحن واعون به كل الوعي، هناك مجموعة من الإشكالات التدبيرية المتعلقة بما هو موجود، ببعض الأماكن اللي هي غير متوفرة، أماكن الراحة وغيره.

نحن لا نختلف على أنه كاين هناك إشكالات، لكن السؤال ديالكم ذهب حول الهندسة والفن المعماري والموروث، صحيح على أنه عندنا تاريخ وعندنا موروث ثقافي مغربي أصيل، عندنا فن العمارة اللي قائم على حضارة متميزة، أتصور على أنه لا يمكن إلا أن نكون مع إعادة الاعتبار لهذا الفن في المطارات المغربية، وهذا شيء جميل أنه ينطلق أيضا من مجلس المستشارين لإعادة النظر في الطريقة ديال الاشتغال، وخاصة بالنسبة للمطارات الجديدة لم لا.

لكن هناك بعض الفسيفساء في بعض المطارات، أنتم كتعرفوها، راه الفسيفساء اللي هي مغربية وتم استعمالها في تزيين عدد من الأماكن وفي بعض المحطات الجوية، كما أنه المطارات ستعمل على أنه تكون واحد المجموعة من المنتجات اللي هي تقليدية التي تشير إلى الموروث الثقافي المغربي، فهناك مجموعة من المحلات التجارية اللي هي عندها هذا الموروث.

كما أن هناك الآن احنا في إطار وزارة الشؤون العامة والحكامة، غادي نقومو بعرض منتوجات مجموعة من التعاونيات المغربية، الآن نحن في إطار تعميم هذه المنتوجات الأصيلة ديال التعاونية المغربية على جميع المطارات المغربية، وهذا مسلسل اللي دخلنا فيه وغادي يراجع واحد الجزء ديال هاذ الموروث اللي تفضلتم به.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. الكلمة في إطار نقطة نظام؟ تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد السنيتي:

السيد الرئيس، القائمة التي تمكن منها فريقنا للوزراء الذين يتعذر عليهم الحضور، وهم كالتالي: الداخلية، العدل، الاقتصاد والمالية، الأوقاف والشؤون الإسلامية، الفلاحة والصيد البحري، الوظيفة العمومية، التربية الوطنية، السياحة، التضامن والمرأة والأسرة، الثقافة، الصناعة والتجارة، الخارجية والتعاون. وبالتالي بدأنا، السيد الرئيس المحترم، ننتظر دورنا في السؤال الشفوي، اللي هو كالتالي: "فك العزلة عن الساكنة القروية" وانتظرنا لشهور طويلة، وكنا نعتقد على أن السيد الوزير سيحل بالقاعة، وانتظرنا لساعات طوال.

وبالتالي، السيد الرئيس المحترم، دابا الآن فقط أريد أن أحتفظ بالسؤال إن شاء الله، الفريق ديالنا إن شاء الله يحتفظ بالسؤال للأسبوع المقبل، وهذا راجع، السيد الرئيس المحترم، للتساهل ديالكم مع المستشارين، البث ما ابقاش وكنتمناو تعاود هاذ الجلسة في الأسبوع المقبل، إن شاء الله، ربما تسهل معنا حتى احنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

أولا بالنسبة لعدم حضور السيد وزير التجهيز والنقل، تعذر له الحضور وذلك لأسباب قاهرة، وفي إطار التضامن الحكومي قرر المكتب بأن ينوب عنه السيد وزير الشؤون العامة والحكامة الجيدة.

بالنسبة للأسئلة المتبقية، أي سؤالين، السؤال الموالي طلب أعضاء الفريق الاشتراكي تأجيله طبقا للقانون. أيضا سؤالكم المتعلق بحصيلة البرنامج الحكومي في فك العزلة على العالم القروي سيتم تأجيله طبقا لطلبكم.

بهذا سنكون قد أنهينا برنامج عمل هذا اليوم. وأشكر باسمكم جميعا السيد الوزير على مساهمته القيمة، وأشكركم جميعا على صبركم وتحملكم.

ورفعت الجلسة.